سلسلة تصدر عن
المنتدى الإسلامي

كتاب
المنتدى

منهج التلقي والاستدلال
بين أهل السنة والمبتدعة

أحمد بن عبد الرحمن الصويان

منهج التلقي والاستدلال
بين أهل السنة والمبتدعة

أحمد بن عبد الرحمن الصويان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وبعد:

فلم تعد المعالجات التأصيلية لقضايا المنهج القويم، في الاعتقاد والفكر والفقه، من نوافل الجهود، أو هوامش الاهتمامات؛ بل أصبحت مطلباً ضرورياً، وحاجة مصيرية لتوجيه المسيرة الإسلامية نحو الطريق الأصوب، خاصة في هذا العصر الذي كثر فيه التفرق والانحراف، وانتشرت الأهواء والمناهج البدعية.

والمنتدى الإسلامي باعتباره مؤسسة إسلامية دعوية، تنشد ضمن ما تنشد نشر المنهج العلمي الشرعي السليم، يولي اهتماماً خاصاً بالمعالجات الجادة والمعمقة، في الأبحاث والكتابات المتعلقة بذلكم المنهج الصافي والكافي، منهج أهل السنة والجماعة.

وتأتي هذه الدراسة الجيدة في بابها لتكون إضافة إلى الجهد الذي يُبتغى فيه الوجهة النافعة، ولتمثل مساهمة مشكورة من الكاتب، ضمن سلسلة كتب (المنتدى الإسلامي).

والله نسأل أن ينفع قارئها، ويثيب كاتبها، ويعين الجميع على المضي قُدماً على درب العلم النافع المبذول، والعمل الصالح المقبول،

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، أما بعد:

فمن فضل الله عز وجل على هذه الأمة أنه أكمل هذا الدين أعظم إكمال، وأتمه أبلغ إتمام، قال الله – تعالى –: ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا ﴾ [المائدة: ٣].

وما قبض رسول الله ﷺ إلا وقد بلَّغ الرسالة، وأدى الأمانة، وأقام الحجة. وصح عنه ﷺ أنه قال: «إني تركتكم على مثل البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك»[١]. فكل ما يحتاجه الناس في دينهم، فهو في كتاب الله – عز وجل – وسنة النبي ﷺ، كاملاً غير منقوص. قال الله – تعالى –: ﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰؤُلاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ (٨٩) ﴾ [النحل: ٨٩].

قال ابن جرير الطبري في تفسير الآية: «نزلنا عليك يا محمد هذا القرآن بياناً لكل ما بالناس إليه الحاجة، من معرفة الحلال والحرام والثواب والعقاب»[٢]. وفي

---

(١) أخرجه: أحمد: (٤/ ١٢٦)، وابن ماجه في المقدمة: رقم (٤٣). وإسناده صحيح.

(٢) تفسير الإمام الطبري: (١٤/ ١٦١).

تفسير قول الله تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨] قال القرطبي: «أي: في اللوح المحفوظ، فإنه أثبت فيه ما يقع من الحوادث. وقيل: أي في القرآن، أي: ما تركنا شيئاً من أمر الدين إلا وقد دللنا عليه في القرآن: إما دلالة مبينة مشروحة، وإما مجملة يُتلقى بيانها من الرسول عليه الصلاة والسلام، أو من الإجماع، أو من القياس الذي ثبت بنص الكتاب. قال الله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]. وقال: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]. وقال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]. فأجمل في هذه الآية، وآية النحل ما لم ينص عليه، مما لم يذكره، فصدق خبر الله بأنه ما فرط في الكتاب من شيء إلا ذكره، إما تفصيلاً، وإما تأصيلاً. وقال: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]»[١].

وإتمام الدين نعمة عظيمة من أَجَلِّ نعم الله - عز وجل - على أهل الإسلام، ولهذا لما قال اليهود لسلمان الفارسي - رضي الله عنه -: لقد علَّمكم نبيكم ﷺ كل شيء حتى الخراءة! قال: «أجل، نهانا أن نستقبل القبلة بغائط أو بول، وأن نستنجي باليمين، وأن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار، أو أن نستنجي برجيع أو بعظم»[٢].

وقال أبو ذر الغفاري - رضي الله عنه -: «تركَنَا رسول الله ﷺ وما طائر يطير بجناحيه إلا عندنا منه علم»[٣].

وإذا تبين ذلك عُلِم أنَّ الكتاب والسنة هما أصل الاستدلال في الدين، والناس ليسوا في حاجة إلى مصادر أخرى؛ إلا ما بني عليهما من مصادر كالإجماع والقياس. ولهذا قال الإمام الشافعي: «فليس تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة، إلا

(١) الجامع لأحكام القرآن (٦ / ٤٢٠).

(٢) أخرجه: مسلم في: الطهارة، باب الاستطابة (١ / ٢٢٣) رقم (٢٦٢).

(٣) أخرجه: أحمد (٥ / ١٥٣ و ١٦٢) وابن حبان (١ / ٢٣٥).

وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها»[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «وقلَّ أن تُعْوِزَ النصوص من يكون خبيراً بها، وبدلالتها على الأحكام»[2].

وقال ابن تيمية أيضاً: «ولا تجد من يقول إنه محتاج إلى غير آثار الرسول، إلا من هو ضعيف المعرفة والاتباع لآثاره، وإلا فمن قام بما جاء به الكتاب والسنة، أشرف على علم الأولين والآخرين، وأغناه الله بالنور الذي بعث به محمداً عمَّا سواه»[3].

وإضافة إلى صحة الدليل فإن استقامة الاستدلال تنجي المرء من الزيغ والانحراف، قال الله تعالى: ﴿أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِ أَهْدَىٰ أَمَّن يَمْشِي سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٢٢﴾﴾ [الملك: ٢٢]. فالدليل الصحيح هو الذي ينير للمرء سبيله، ويجعله يسير على الجادة الصحيحة المستقيمة، ويعيذه من الأهواء ومضلات الفتن.

ولعل من أبرز أسباب التفرق، وظهور البدع والأهواء: اضطراب الناس في مسألة التلقي والاستدلال .. فكم جرَّ هذا التخبط من انحرافات ومفاسد ..؟!.

وكم من مبتدع زائغ، وزنديق جائر، استطاع إفساد أديان الناس وعقائدهم، بسبب جهل الناس بأصول الاستدلال ومصادر التلقي..!.

وكم من البدع والشركيات التي توارثها الناس ـ جيلاً بعد جيل ـ بسبب إعراضهم عن الكتاب والسنة تلقياً وفهماً وتطبيقاً..!.

وأحسب أن الاعتناء بهذا الباب، من أوجب الواجبات التي ينبغي أن يتصدر لها

---

(١) الرسالة: (ص ٢٠).

(٢) الحسبة في الإسلام: (ص ٦٥). ولابن تيمية رسالة جليلة في بيان أن الرسول ﷺ بيّن جميع الدين، أصوله وفروعه، بعنوان: (معارج الوصول)، طبعت مستقلة، وهي في مجموع الفتاوى: (١٩/١٥٥ ـ ٢٠٢).

(٣) الصفدية: (١/٢٦٠).

العلماء والمصلحون والدعاة، ولهذا رأيت أن أكتب رسالة مختصرة في منهج الاستدلال في المسائل الشرعية، وسميتها: (**منهج التلقي والاستدلال .. بين أهل السنة والمبتدعة**)، على الرغم من الضعف وقلة الباع، راجياً من الله - تعالى - أن أوفق لسلامة العرض وسهولته.

وقد بدأت الرسالة بتمهيد مختصر بعنوان: ملامح التفكير والاستدلال الديني بين الجاهلية والإسلام.

ثم قسمت الرسالة بابين:

الباب الأول: منهج أهل السنة في الاستدلال والتلقي.

ويحتوي على الأصول التالية:

الأصل الأول: تعظيم النصوص الشرعية والانقياد لها.

الأصل الثاني: الاعتماد على االسنة الصحيحة.

الأصل الثالث: صحة فهم النصوص.

الباب الثاني: مسلك المبتدعة في التعامل مع النصوص الشرعية.

ويحتوي على الأصول التالية:

الأصل الأول: الاجتراء على رد النصوص الثابتة والجرأة في الاعتراض عليها.

الأصل الثاني: العبث في المصادر الشرعية للاستدلال وتشويهها.

الأصل الثالث: ابتداع أصول جديدة للاستدلال والتلقي.

أسأل الله - عز وجل - أن يجعلنا من المعتصمين بكتابه وسنة نبيه ﷺ، وأن يعيذنا من نزغات الشيطان، ومضلات الأهواء والفتن.

وصلى الله على نبينا محمد وآله وسلم

أحمد بن عبد الرحمن الصويان

التمهيد

ملامح التفكير والاستدلال الديني

بين الجاهلية والإسلام

التمهيد

ملامح التفكير والاستدلال الديني

بين الجاهلية والإسلام

التفكير والتدبر خاصية من خصائص الإنسان ميزه الله تعالى بها، وفضله بها على سائر المخلوقات، وقد امتن الله على عباده بأن رزقهم أدوات التفكير والنظر، كالسمع والبصر والفؤاد، قال الله - تعالى -: ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَالأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ (٧٨) ﴾ [النحل: ٧٨].

وكل واحد من البشر لا يخلو من هذه الخصائص؛ حيث يستخدمها الناس عموماً في مختلف مناشطهم الحياتية، وإن كانوا يتفاوتون فيها بين مقل ومستكثر، وبين محسن ومسيء، وبين مسخر لها فيما يحبه الله ويرضاه، أو فيما يسخطه. وفيما يلي مقارنة مختصرة بين ملامح التفكير والاستدلال في الجاهلية والإسلام.

أولاً: التفكير والاستدلال الجاهلي:

حينما ينتكس العبد ويتقلب في غياهب الشرك، فإن موازينه الفكرية والعلمية تضطرب وتتشوه، ولا أدل على ذلك مما كان يفعله أهل الجاهلية بآلهتهم، قال الله تعالى: ﴿ أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِ أَهْدَىٰ أَمَّن يَمْشِي

﴿ سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٢٢﴾ ﴾ [الملك: ٢٢]. وقد بينت النصوص من الكتاب والسنة ألواناً من ملامح التفكير والاستدلال الجاهلي، ليس عند عرب الجاهلية فحسب، بل عند كل أهل الباطل والضلال، ومن ذلك:

١ ـ تعطيل الحواس:

وهب الله ـ عز وجل ـ الإنسان الحواس لتعينه على النظر والتفكر، ومعرفة الله ـ عز وجل ـ حق المعرفة، ولكن المشركين عطلوا حواسهم، ولم يستخدموها في مرضاة الله تعالى. قال الله ـ عز وجل ـ: ﴿ وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴿١٠﴾ ﴾ [الملك: ١٠]. وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيراً مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لاَّ يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لاَّ يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لاَّ يَسْمَعُونَ بِهَا أُوْلَئِكَ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ ﴿١٧٩﴾ ﴾ [الأعراف: ١٧٩].

٢ ـ الاعتماد على الخرافة والأساطير:

لـمَّا عطل المشركون عقولهم، وألغوا حواسهم، اعتمدوا ـ ضرورة ـ على الخرافات الذائعة والأساطير الشائعة، فانتشرت عندهم عبادة الأحجار والأصنام والأشجار، بل بلغ من ضلالهم وتخبطهم ما قاله أبو رجاء العطاردي ـ رضي الله عنه ـ: «كنا نعبد الحجر، فإذا وجدنا حجراً هو أخير منه ألقيناه، وأخذنا الآخر، فإذا لم نجد حجراً جمعنا حُثوة من تراب، ثم جئنا بالشاة فحلبنا عليه، ثم طفنا به!»[1].

ولهذا غلبت الخرافة في التفكير الجاهلي، وفسدت الفهوم، وغابت

---

(١) البخاري في كتاب المغازي: (٨/ ٩٠) رقم (٤٣٧٦).

الموضوعية العلمية، وأصبحت الأسطورة هي التي تحكم كثيراً من العقائد والمواقف العملية، وتنظم كثيراً من العلاقات الاجتماعية بين الناس!.

وكان من نتيجة ذلك:

أ ـ لجوؤهم إلى السحر والكهانة:

فقد كان ـ وما زال ـ للسحرة والكهان دور كبير جداً في صياغة العقول الجاهلية والتأثير عليها، ولهذا قال الله تعالى: ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلا تَكْفُرْ ﴾ [البقرة: ١٠٢].

ب ـ تعظيمهم للجن والشياطين:

كان أهل الجاهلية يخافون من الجن والشياطين، ويعظمونها، ويذبحون لها، وكان العرب إذا نزل الرجل بواد قال: أعوذ بسيد هذا الوادي من شر سفهاء قومه، فيبيت في جواره حتى يصبح، ولهذا قال الله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ﴿٦﴾ ﴾ [الجن: ٦].

ج ـ تأثرهم بالطيرة والتشاؤم:

عن معاوية بن الحكم ـ رضي الله عنه ـ قال: قلت: يا رسول الله أموراً كنا نصنعها في الجاهلية. كنا نأتي الكهان؟ قال: «فلا تأتوا الكهان». قال: قلت: كنا نتطيَّر؟ قال: «ذلك شيء يجده أحدكم في نفسه فلا

يصدُّنكم». قال: قلت: ومنا رجال يخطّون؟ قال: «كان نبي من الأنبياء يخط. فمن وافق خطه فذاك»(١).

٣ ـ عدم تجاوز عالم الماديات:

اقتصر نظر أهل الجاهلية والضلال وتفكيرهم على الأمور المادية المحسوسة، ولم تستوعب عقولهم الصغيرة غير ذلك.

قال الله تعالى: ﴿ وَقَالُوا لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنبُوعًا ﴿٩٠﴾ أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا ﴿٩١﴾ أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا أَوْ تَأْتِيَ بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا ﴿٩٢﴾ أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَىٰ فِي السَّمَاءِ وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَّقْرَؤُهُ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا ﴿٩٣﴾ ﴾ [الإسراء: ٩٠ ـ ٩٣].

وقال الله ـ تعالى ـ: ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً ﴾ [البقرة: ٥٥].

وقال ـ تعالى ـ: ﴿ إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ قَالَ اتَّقُوا اللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١١٢﴾ ﴾. [المائدة: ١١٢].

وإذا تقرر أن أهل الباطل لا يتجاوزون عالم الماديات مع أنهم يعطلون حواسهم، عرفنا أنهم لم يستخدموا من إمكاناتهم إلا ما يستخدمه الطفل

---

(١) مسلم: في كتاب السلام: (٤/١٧٤٨) رقم (٥٣٧).

الصغير الذي لا يقنعه إلا أن يرى الشيء بأم عينه قابضاً عليه بيديه، وهي مادية مفرطة في السذاجة يترفع عنها العقلاء.

٤ ـ رفضهم الدلائل الظاهرة بسبب التقليد الأعمى:

والتقليد المذموم يكون بالاتباع لمجرد قبول ما عليه المتبع، مهما كان الذي عليه من صحة أو فساد، وهو يكون لكل معظَّم عند المقلِّد؛ ولهذا لما نزل القرآن العظيم على نبينا محمد ﷺ اعترضوا عليه بقولهم: ﴿وَقَالُوا لَوْلا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴿٣١﴾﴾ [الزخرف: ٣١].

ثم إن كبرياءهم منعتهم من الإيمان بالنبي ﷺ، واشترطوا عليه أن يطرد الفقراء والضعفاء ليتفرد الكبراء في غطرستهم وجبروتهم، ولهذا قال الله ـ تعالى ـ: ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾ [الكهف: ٢٨]. وقد أشار القرآن العظيم إلى ثلاثة أنواع من التقليد المذموم، وهي:

أ. تعظيم طاعة الآباء والأجداد:

كان المشركون يردُّون دعوة النبي ﷺ باتباعهم لآبائهم، وإعراضهم عن الحق، ﴿بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّهْتَدُونَ ﴿٢٢﴾ وَكَذَٰلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٢، ٢٣].

وقال ـ تعالى ـ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا

أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلا يَهْتَدُونَ ﴿١٧٠﴾ ﴾.

[البقرة: ١٧٠]

ب ـ تقليد العلماء والعُبَّاد:

قال الله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ﴾ [التوبة: ٣١].

واتخاذهم أرباباً من دون الله إنما هو: بطاعتهم في تحريم الحلال، وتحليل الحرام.

ج ـ تقليد الرؤساء والملوك والكبراء:

قال الله ـ تعالى ـ: ﴿يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولاْ ﴿٦٦﴾ وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلاْ ﴿٦٧﴾ رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيراً ﴿٦٨﴾﴾.

[الأحزاب: ٦٦ ـ ٦٨]

ومن نتائج التقليد: اعتماد أهل الجاهلية على الإلف والعادة والموروثات الاجتماعية التي يتناقلها الناس جيلاً بعد جيل، ويقود ذلك إلى التقليد الأعمى، وانحباس العقل عن البحث والنظر. ولهذا لما جاء النبي ﷺ بالتوحيد، استغرب الناس ذلك، وقالوا باستنكار: ﴿أَجَعَلَ الآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِداً إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴿٥﴾﴾ [ص: ٥].

٥ ـ اتباع الهوى:

للهوى دور كبير في التفكير الجاهلي، فهو مألوه ومعبود من دون الله - تعالى - كما قال - عز وجل -: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الجاثية: ٢٣]. ولهذا كان اتباع الهوى مانعاً للمشركين من الاستجابة للحق، قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ۝٥٠﴾ [القصص: ٥٠].

وإذا كان الهوى هو الحاكم، استغلق العقل، وسُدَّت منافذ التفكير، فلا قيمة بعد ذلك للآيات البينات، والدلالات الواضحات؛ لأن الهوى يرد ذلك كله ويعرض عنه، فيصبح المرء أسيراً لسلطان الهوى، تختلط بين يديه الدروب والمسالك، وتظلم في طريقه سبل الحق والهداية، وصدق أحمد شوقي:

إذا رأيت الهوى في أمة حكما فاحكم هنالك أن العقل قد ذهبا

٦ ـ اتباع الظن:

حينما غابت موازين التفكير العلمية عند أهل الجاهلية، ظهر تخبطهم وتعلقهم بالظنون والتخرصات التي لا تبنى على قاعدة أو تستند إلى دليل، وإنما هي ضروب من التخيلات والتوهمات، قال الله - تعالى -: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَخْرُصُونَ ۝١١٦﴾ [الأنعام: ١١٦]. وقال تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلاَّ

ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾.

[يونس: ٣٦]

وإذا كان التفكير يبنى على الظن والوهم، فإن نتيجته الحتمية هي الضلال والزيغ، أعاذنا الله من ذلك.

موقف المشركين من الحجج البينات:

لـمّـا انحرفت موازين التفكير والاستدلال عند المشركين وأهل الباطل، وصاروا يتخبطون في ظلمات الجهل، كان موقفهم من الحجج البينات والدلائل الواضحات، ظاهر البطلان؛ فالعاجز عن المحاجّة والمناظرة بالدليل والبرهان، يروغ عن القصد، و يلجأ إلى التعنت واللدد في الخصومة. قال الله - تعالى -: ﴿ قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٣٢﴾ ﴾ [هود: ٣٢].

وقد تمثل موقف المشركين والضُّلَّال من الحجج في عدة أمور، منها:

١ - المجادلة بالباطل:

قال الله - تعالى -: ﴿ وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ ﴿٥﴾ ﴾ [غافر: ٥].

٢ - المعاندة والاستكبار:

قال الله تعالى: ﴿ كَلاَّ إِنَّهُ كَانَ لآيَاتِنَا عَنِيدًا ﴿١٦﴾ سَأُرْهِقُهُ صَعُودًا ﴿١٧﴾ إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴿١٨﴾ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿١٩﴾ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ

﴿٢٠﴾ ثُمَّ نَظَرَ ﴿٢١﴾ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ ﴿٢٣﴾ فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلاَّ سِحْرٌ يُؤْثَرُ ﴿٢٤﴾ إِنْ هَذَا إِلاَّ قَوْلُ الْبَشَرِ ﴿٢٥﴾ ﴾.

[المدثر: ١٦ – ٢٥]

وقال – تعالى –: ﴿ تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾ وَيْلٌ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴾ [الجاثية: ٦، ٧].

وقال – تعالى –: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلاَّ كِبْرٌ مَّا هُم بِبَالِغِيهِ ﴾ [غافر: ٥٦].

٣ ـ الجحد بالحق بعد ظهور علاماته:

وقال الله – تعالى –: ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾ [النمل: ١٤].

وقال الله تعالى: ﴿ فَإِنَّهُمْ لا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾ [الأنعام: ٣٣].

وقال الله – تعالى –: ﴿ وَتِلْكَ عَادٌ جَحَدُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْا رُسُلَهُ وَاتَّبَعُوا أَمْرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ ﴿٥٩﴾ ﴾ [هود: ٥٩].

٤ ـ الإعراض عن الحق:

قال الله – تعالى –: ﴿ فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ ﴿٤٨﴾ فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴿٤٩﴾ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ﴿٥٠﴾ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ ﴿٥١﴾ ﴾ [المدثر: ٤٨ – ٥١].

وقال الله – تعالى –: ﴿وَإِن يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ ۝٢﴾ [القمر: ٢].

ونتيجة لهذه الأمور الأربعة أو بعضها فإن الله – عز وجل – يعاقبهم على ذلك، بصرف قلوبهم عن الحق جزاء وفاقاً، قال تبارك وتعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [الصف: ٥]، ﴿صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَّ يَفْقَهُونَ﴾ [التوبة: ١٢٧]، ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ۝١١٠﴾ [الأنعام: ١١٠].

٥ ـ اللجوء إلى الاستهزاء والسخرية:

قال الله – تعالى –: ﴿وَإِذَا رَآكَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلاَّ هُزُوًا أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ وَهُم بِذِكْرِ الرَّحْمَنِ هُمْ كَافِرُونَ ۝٣٦﴾. [الأنبياء: ٣٦]. وقال الله – تعالى –: ﴿وَإِذَا عَلِمَ مِنْ آيَاتِنَا شَيْئًا اتَّخَذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ۝٩﴾ [الجاثية: ٩].

وقال – تعالى –: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰ إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِندِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنِفًا أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ ۝١٦﴾ [محمد: ١٦].

وقال – تعالى –: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا يَضْحَكُونَ ۝٢٩ وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ ۝٣٠ وَإِذَا انقَلَبُوا إِلَىٰ أَهْلِهِمُ انقَلَبُوا فَكِهِينَ ۝٣١ وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوا إِنَّ هَؤُلاءِ لَضَالُّونَ ۝٣٢﴾ [المطففين: ٢٩ – ٣٢].

٦ ـ استخدام القوة في مواجهة الحق:

قال الله – تعالى –: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُم بِالْحَقِّ مِنْ عِندِنَا قَالُوا اقْتُلُوا أَبْنَاءَ الَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ وَاسْتَحْيُوا نِسَاءَهُمْ وَمَا كَيْدُ الْكَافِرِينَ إِلاَّ فِي ضَلالٍ (٢٥)﴾ [غافر: ٢٥].

وقال الله – تعالى – مبيناً فعل قوم ابراهيم ـ عليه الصلاة والسلام ـ بنبيهم لما انقطعت بهم الحجة: ﴿قَالُوا ابْنُوا لَهُ بُنْيَانًا فَأَلْقُوهُ فِي الْجَحِيمِ (٩٧)﴾.

[الصافات: ٩٧]

قال الله – تعالى –: ﴿قَالُوا لَئِن لَّمْ تَنتَهِ يَا نُوحُ لَتَكُونَنَّ مِنَ الْمَرْجُومِينَ (١١٦)﴾ [الشعراء: ١١٦].

قال الله تعالى: ﴿قَالُوا لَئِن لَّمْ تَنتَهِ يَا لُوطُ لَتَكُونَنَّ مِنَ الْمُخْرَجِينَ (١٦٧)﴾ [الشعراء: ١٦٧].

٧ ـ محاولة التشهير بالأنبياء والدعاة إلى الحق:

قال الله – تعالى –: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَىٰ (٦٣)﴾ [طه: ٦٣].

وقال الله تعالى: ﴿كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلاَّ قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ (٥٢)﴾ [الذاريات: ٥٢].

ثانياً: قواعد التفكير والاستدلال في الإسلام:

لقد كان القرآن الكريم شاهداً على السلوك الجاهلي في التفكير والاستدلال، ثم في المحاجة والخصام، ومن ثم: فقد أرسى بدلاً عن ذلك قواعد أصيلة في التفكير والاستدلال؛ لتكون الهداية على أساس علمي متين، ومن هذه القواعد:

١ ـ تعظيم العلم والرفع من منزلته، وذم الجهل والتحذير منه:

أمر الله – تعالى – بالعلم فقال – عز وجل –: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]. وكان أول ما نزل من القرآن العظيم: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ الإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ ۝٣ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾ [العلق: ١ – ٥].

ولهذا أكرم الله تعالى أهل العلم ورفعهم على غيرهم، وأعلى درجاتهم ومنازلهم، فقال – تعالى –: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١].

وقال – تعالى –: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]. وبالاعتماد على العلم تسقط كل الخرافات والأساطير، ويزول التعلق بالدجالين والجهلة، ويستقيم الفكر ويشرق بنور الهدى، ويصبح إيمان الإنسان وقوله وفعله على هدى وبصيرة.

٢ ـ الإخلاص والتجرد في البحث عن الحق:

الإخلاص هو اللب والأساس الذي يقود المرء إلى الحق، وإذا كان شيء من الهوى يشوب القلب؛ فإن الإنسان سوف ينقطع ويتيه في ظلمات بعضها فوق بعض، فكيف إذا كان الهوى غالباً على القلب، حتى لا يعرف معروفاً ولا ينكر منكراً، إلا ما أشرب من هواه؟!.

ولهذا قبل النبي ﷺ ما كان في الجاهلية من حق، ولكنه أصّله وفق أصول صحيحة بعيدة عن الرياء والسمعة وغيرهما من الشوائب، فقد صح عنه ﷺ أنه قال: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»[1] . وشاركهم في حلف الفضول. بل إنه قَبِلَ الحق الذي دل عليه اليهودي، فقد روت قتيلة بنت صيفي أن حبراً من الأحبار أتى رسول الله ﷺ فقال: يا محمد، نعم القوم أنتم لولا أنكم تشركون، فقال رسول ﷺ: «سبحان الله وما ذاك؟!». قال: تقولون إذا حلفتم: والكعبة. قالت: فأمهل رسول الله ﷺ شيئاً، ثم قال: «إنه قد قال، فمن حلف فليحلف برب الكعبة». قال: يا محمد، نعم القوم أنتم، لولا أنكم تجعلون لله نداً. قال: «سبحان الله! وما ذاك؟!» . قال: تقولون: ما شاء الله وشئت. قالت: فأمهل رسول الله ﷺ شيئاً، ثم قال: «إنه قد قال؛ فمن قال: ما شاء الله، فليفصل بينهما ثم شئت»[2] .

فالتجرد إذن هو الطريق إلى الحق، وبه يسلك المرء سبيل المهتدين، قال الله - تعالى -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾ .

---

(١) أخرجه: أحمد (٢/٣١٨) والحاكم (٢/٦١٣) . وصححه ابن عبد البر في التمهيد: (٢٤/٣٣٣) .

(٢) أخرجه: أحمد (١/٣٧١ - ٣٧٢) والحاكم (٤/٢٩٧). وصححه ووافقه الذهبي، وصححه ابن حجر في الإصابة (٤/٣٧٨) في ترجمة قتيلة رضي الله عنها.

[الأنفال: ٢٩]

٣ ـ تحريم القول على الله بلا علم:

حذَّر الله تعالى عباده من القول عليه بلا علم، لأن هذا سيقود بالضرورة إلى الاختلاق وتبديل الحقائق، والزيغ والانحراف. فقال ـ عز وجل ـ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ (٣٣)﴾ [الأعراف: ٣٣]. وقال تعالى: ﴿وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً (٣٦)﴾.

[الإسراء: ٣٦]

وهذا يقتضي أن يتوقف الإنسان فلا يعتقد اعتقاداً، ولا يقول قولاً، حتى يتبين له ذلك بالعلم الصحيح.

٤ ـ الاعتماد على الحجة والبرهان:

إن من أعظم قواعد الإسلام: الاعتماد على الحجة والبرهان، والتنفير من الظن والتخرص، وهذا يتطلب وزن المسائل كلها ـ صغيرها وكبيرها ـ بالميزان القسط الذي يعتمد ابتداء على الأدلة والإثباتات، فما دلَّ عليه الدليل فهو الحق، وما سواه فهو الباطل. وبذلك تتساقط كل الخرافات والضلالات الفكرية، التي ليس لها حظ من الأثر أو النظر، وتسلم العقول والبصائر من الانتكاس والانحدار.

وعلى هذا البناء المتماسك بنيت دعوات الأنبياء جميعاً ـ عليهم الصلاة

والسلام ـ، قال الله – تعالى –: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١] . وأمر الله – تعالى – رسوله ﷺ أن يقول: ﴿ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأحقاف: ٤] . وجاء على لسان أهل الكهف: ﴿هَؤُلاءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً لَّوْلا يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ﴾ [الكهف: ١٥] . وقال – تعالى –: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ .

[الحديد: ٢٥]

٥ ـ الأمر بالنظر والتفكر في آيات الله – عز وجل –:

تواترت النصوص الشرعية التي تأمر الناس بوجوب النظر والتفكر في آيات الله – عز وجل – وتستحث العقل البشري على ضرورة التأمل والتعقل في ملكوت الله تعالى، قال – عز وجل –: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لأُولِي الأَلْبَابِ ﴿١٩٠﴾ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴿١٩١﴾﴾ [آل عمران: ١٩٠، ١٩١] . بل كانت الآيات تأمرهم بالنظر في الآيات المشاهدة أمامهم، فقال – عز وجل –: ﴿أَفَلا يَنظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى الأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴿٢٠﴾﴾ [الغاشية: ١٧ – ٢٠] . وقال – تعالى –: ﴿وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلا تُبْصِرُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الذاريات: ٢١] .

والتفكر الصحيح يقود جزماً إلى الإيمان الحق بالله – تعالى – وبوحدانيته

- عز وجل -. ولهذا ضرب الله - تعالى - في كتابه العزيز الأمثال البينات، لتقريب المعاني إلى الأذهان، قال الله - تعالى -: ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٧﴾ ﴾ [الزمر: ٢٧]. كما ذكر الله - تعالى - القصص وحكايات الأمم الغابرة للاتعاظ بها والاعتبار، وأمر الناس بالتفكر فيها، قال الله - تعالى -: ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١١١﴾ ﴾ [يوسف: ١١١].

* * *

الباب الأول

منهج أهل السنة في التلقي والاستدلال

الباب الاول

منهج أهل السنة في الاستدلال والتلقي

يعتمد المنهج الشرعي للاستدلال عند أهل السنة والجماعة على كتاب الله - تعالى - وسنة نبيه محمد ﷺ، وإجماع السلف الصالح - رضي الله تعالى عنهم -. واختلف العلماء في القياس، ورجح الجمهور اعتباره مصدراً من مصادر الاستدلال، إذا استوفى شروطه العلمية الصحيحة.

قال الله - تعالى -: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً (٥٩) ﴾.

[النساء: ٥٩]

وقال الله - تعالى -: ﴿ وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ﴾ [الشورى: ١٠].

وقال الله - تعالى -: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ﴾ [الحشر: ٧].

وقال الله تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً (١١٥) ﴾.

[النساء: ١١٥]

والاعتماد على المصادر الثلاثة المعصومة - وهي الكتاب والسنة والإجماع - هو أساس دين الإسلام، ويرتكز على الأصول التالية:

الأصل الأول: تعظيم النصوص الشرعية والانقياد لها.

الأصل الثاني: الاعتماد على الأحاديث الصحيحة.

الأصل الثالث: صحة فهم النصوص.

وفي هذا الباب سأتحدث ـ بعون الله ـ عن هذه الأصول الثلاثة بشيء من الإيجاز، مبيناً منهاج أهل السنة في التلقي والاستدلال.

الأصل الأول

تعظيم النصوص الشرعية

إنّ أصل دين الإسلام الذي ارتضاه الله - تعالى - لعباده المؤمنين: الاستسلام والخضوع والانقياد. قال الله تعالى: ﴿وَأَنِيبُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ﴾ [الزمر: ٥٤].

وحقيقة الاستسلام: تعظيم أمر الله - سبحانه وتعالى - ونهيه والإذعان لهما، والوقوف عند حدود ما أنزله على نبيه محمد ﷺ، قال الله - تعالى -: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ عِندَ رَبِّهِ﴾ [الحج: ٣٠]. وقال الله - تعالى -: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴿٣٢﴾﴾ [الحج: ٣٢]

فكل ما أمر به الشارع أو نهى عنه، فحقه التعظيم والإجلال والامتثال، وهذا هو طريق الفلاح والفوز، قال الله - تعالى -: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٥١﴾ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴿٥٢﴾﴾ [النور: ٥١، ٥٢].

ونهى الله - عز وجل - عن التقديم بين يدي الله ورسوله، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ

﴿١﴾ [الحجرات: ١].

فإذا جاء الأمر من أمر الله فلا مجال للاختيار أو التردد، بل التسليم والانقياد. قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦]. وقد نفى الله – عز وجل – الإيمان بالكلية عمَّن أعرض عن حكم النبي ﷺ ولم يرض به، أو وجد في نفسه حرجاً من ذلك، قال الله – تعالى –: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٥].

وذكر الله – عز وجل – أن سبب الإعراض عن طاعة رسوله ﷺ إنما هو الهوى، قال الله – تعالى –: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٥٠﴾﴾ [القصص: ٥٠].

وقد توعَّد الله – سبحانه وتعالى – المخالفين لأوامره بقوله: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾. [النور: ٦٣] وقال الله – تعالى –: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء: ١١٥].

وقد ذم الله – تعالى – من لا يعظمه، ولا يمتثل لأمره ونهيه، فقال: ﴿مَا لَكُمْ لا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴿١٣﴾﴾ [نوح: ١٣].

منهج السلف الصالح في تعظيم النصوص:

سطر السلف الصالح ـ رضي الله عنهم ـ أروع الأمثلة وأصدق الصفات في الالتزام بأمر النبي ﷺ وتعظيمه، والوقوف عند حدوده بدون زيادة أو نقصان، وقد ظهرت دلائل ذلك في عدة أمور، منها:

أولاً: تعظيم كلام النبي ﷺ:

● عن أبي قتادة قال: كنا عند عمران بن حصين في رهط منا، وفينا بُشير بن كعب، فحدَّثنا عمران يومئذ فقال: قال رسول الله ﷺ: «الحياءُ خير كله» أو قال: «الحياء كله خير» قال بشير: إنَّا لنجد في بعض الكتب أو الحكمة: أنَّ منه سكينة ووقاراً لله، ومنه ضعف! قال: فغضب عمران حتى احمرت عيناه، وقال: لا أراني أحدثك عن رسول الله ﷺ وتعارض فيه؟! قال: فأعاد عمران الحديث. قال: فأعاد بشير. فغضب عمران. قال: فما زلنا نقول فيه: إنَّه منَّا يا أبا نجيد إنَّه لا بأس به!![1]. يعني: أنه ليس متهماً بالنفاق!.

● وعن عبد الله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تمنعوا نساءكم المساجد إذا استأذنكم إليها» فقال بلال بن عبد الله: والله لنمنعهنَّ!. قال: فأقبل عليه عبد الله فسبه سباً سيئاً، ما سمعته سبه مثله قط. وقال: «أخبرك عن رسول الله ﷺ، وتقول: لنمنعهن»[2].

● وعن عبد الله بن مغفل – رضي الله عنه – أنَّه رأى رجلاً من أصحابه

---

(١) أخرجه: مسلم في الإيمان: (١ / ٦٤) رقم (٣٧).

(٢) أخرجه مسلم في الصلاة: (١ / ٣٢٧) رقم (٤٤٢).

يخذف. فقال له: لا تخذف فإنَّ رسول ﷺ كان يكره - أو قال - ينهى عن الخذف؛ فإنّه لا يصطاد به الصيد، ولا ينكأ به العدو، ولكنه يكسر السن ويفقأ العين. ثم رآه بعد ذلك يخذف! فقال له: «أخبرك أنَّ رسول الله ﷺ كان يكره أو ينهى عن الخذف، ثم أراك تخذف! لا أكلمك كذا وكذا..!»(١).

● وعن قبيصة الشامي: أنَّ عبادة بن الصامت خرج مع رجل إلى أرض الروم، فنظر إلى الناس وهم يتبايعون كسرة الذهب بالدنانير وكسرة الفضة بالدراهم، فقال: يا أيها الناس إنكم تأكلون الربا، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تبايعوا الذهب إلا مثلاً بمثلٍ لا زيادة بينهما ولا نظرة» فقال رجل: لا أرى الربا يكون في هذا إلا ما كان من نظرة! فقال عبادة: أحدثك عن رسول الله ﷺ وتحدّثني عن رأيك؟! لئن أخرجني الله لا أساكنك بأرض لك عليَّ فيها إمرة. فلمَّا قفل لحق بالمدينة، فقال له عمر: ما أقدمك يا أبا الوليد؟!. فقص عليه القصة، فقال: ارجع إلى أرضك وبلدك ولا إمرة له عليك، فقبَّح الله أرضاً لست فيها وأمثالك(٢).

● وعن عبد الله بن عباس - رضي الله عنه - قال: تمتع النبي ﷺ(٣). فقال عروة بن الزبير: نهى أبو بكر وعمر عن المتعة، فقال ابن عباس: ما يقوله عرية؟! قال: يقول: نهى أبو بكر وعمر عن المتعة. فقال ابن عباس: «أراهم

---

(١) أخرجه: مسلم في العيد والذبائح: (٣/٥٤٧) رقم (١٩٥٤).

(٢) أخرجه: ابن بطة في الإبانة: (١/٢٥٧)، وأخرج نحوه عن أبي الدرداء وأبي سعيد الخدري، وأفاد المحقق أن أسانيدها جياد.

(٣) يعني: متعة الحج.

سيهلكون، أقول : قال النبي ﷺ، ويقول: نهى أبو بكر وعمر!!»[1].

● وحدَّث أبو معاوية الضرير عند هارون الرشيد بحديث أبي هريرة: «احتج آدم وموسى» فقال أحد الحاضرين: كيف هذا وبين آدم وموسى ما بينهما؟!. قال: فوثب هارون، وقال: يُحدِّثك عن الرسول ﷺ وتعارض بكيف ؟! فما زال يقول حتى سكت عنه[2].

● وقال رجلٌ للزهري: يا أبا بكر حديث رسول الله ﷺ : «ليس منَّا من لطم الخدود، وليس منا من لم يوقر كبيرنا» وما أشبه هذا الحديث..؟! فأطرق الزهري ساعة، ثم رفع رأسه فقال: «من الله – عز وجل – العلم، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التسليم»[3].

● وقال أبو السائب: «كنا عند وكيع بن الجراح، فقال لرجل ممن عنده، ممن ينظر في الرأي: أشْعَرَ رسول الله ﷺ - يعني: هديه -، ويقول أبو حنيفة: هو مُثلة. قال الرجل: فإنَّه قد روي عن إبراهيم النخعي أنه قال: الإشعار مُثلة. قال: فرأيت وكيعاً غضب غضباً شديداً، فقال: أقول لك: قال رسول الله ﷺ، وتقول قال إبراهيم؟! ما أحقك أن تحبس، ثم لا تخرج حتى تنزع عن قولك هذا»[4].

---

(١) أخرجه: أحمد، وصححه أحمد شاكر في تحقيقه للمسند: (٥/٤٨).

(٢) عقيدة السلف: (ص ١١٧).

(٣) السنة للخلال: (٣/٥٧٩). وكلام الزهري وحده بدون السؤال في صحيح البخاري: كتاب التوحيد، باب (٤٦).

(٤) الفقيه والمتفقه: (١/١٤٩). وفي لسان العرب: (٧/١٣٥) : «أشعر البدنة: أعلمها، وهو أن يشق جلدها أو يطعنها في أسنمتها في أحد الجانبين بمبضع أو نحوه، وقيل: طعن في سنامها الأيمن حتى يظهر الدم ويعرف أنها هدي. وهو الذي كان أبو حنيفة يكرهه وزعم أنه مُثلة، وسنة النبي صلى الله عليه وسلم أحق بالاتباع».

ثانياً: التثبت في فعل السنة:

من أجل ما تقدم كله كان السلف الصالح - رضي الله عنهم - في أشد ما يكون التثبت والتحري والتوقي في فعل السنة، فلا يفعلون شيئاً إلا بعلم، ولا يحكمون آراءهم، ولا يستحسنون بعقولهم عبادة لم تكن من هدي النبي ﷺ. فها هو ذا رجلٌ يعطس إلى جنب عبد الله بن عمر، فيقول: الحمد لله، والسلام على رسوله. فقال له عبد الله بن عمر: «وأنا أقول: الحمد لله والسلام على رسول الله، وليس هكذا علمنا رسول الله ﷺ، علمنا أن نقول: الحمد لله على كلِّ حال»[1].

وعن ابن جريج أنَّ طاووساً أخبره: أنه سأل عبد الله بن عباس عن الركعتين بعد العصر؟ فنهاه عنهما، قال طاوس: فقلت له: ما أدعهما! فقال ابن عباس: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا ۝٣٦﴾. [الأحزاب: ٣٦][2].

ونظير هذا أنَّ سعيد بن المسيب رأى رجلاً يُصلي بعد طلوع الفجر أكثر من ركعتين، يُكثر فيهما الركوع والسجود فنهاه، فقال: يا أبا محمد، يُعذبني الله على الصلاة؟! فقال: «لا.. ولكن يُعذبك على خلاف السنة»[3].

---

(١) أخرجه: الترمذي في الأدب (٥/ ٨١) رقم (٢٧٣٨) والحاكم في الأدب (٤/ ٢٦٥، ٢٦٦). وإسناده جيد.

(٢) أخرجه: الشافعي في الرسالة (ص ٤٤٣). والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه: (١/ ١٤٦).

(٣) أخرجه: عبد الرزاق في الصلاة (٣/ ٥٢) رقم (٤٧٥٥) والبيهقي في: السنن الكبرى (٢/ ٤٦٦). وإسناده صحيح.

وقال رجل للإمام مالك بن أنس: يا أبا عبد الله من أين أحرم؟!.

فقال مالك: من ذي الحليفة، من حيث أحرم رسول ﷺ.

فقال: إني أريد أن أحرم من المسجد من عند القبر.

قال: لاتفعل، فإني أخشى عليك الفتنة.

فقال: وأي فتنة في هذه؟ إنما هي أميال أزيدها!.

قال: وأي فتنة أعظم من أن ترى أنك سبقت إلى فضيلة قصَّر عنها رسول الله ﷺ؟! إني سمعت الله يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣][(١)].

ونلاحظ أن هذه الأمثلة للمخالفين عن السنة كانت من منطلق الاحتياط أو الزيادة في الطاعة، ومع ذلك فقد أكد الأئمة على تعظيم النصوص، والوقوف عند حدودها، وهم في ذلك على قاعدة عظيمة في تجريد الاتباع، ذكرها سعيد بن جبير وهي قوله: «قد أحسن من انتهى إلى ما سمع»[(٢)].

وقال سفيان الثوري: «إن استطعت ألا تحك رأسك إلا بأثر فافعل»[(٣)].

ولهذا قال الإمام البخاري: «وكانت الأئمة بعد النبي ﷺ يستشيرون الأمناء من أهل العلم في الأمور المباحة ليأخذوا بأسهلها. فإذا وضح الكتاب أو

---

(١) الفقيه والمتفقه (١/١٤٨) وأبو نعيم في الحلية (٦/٣٢٦) والاعتصام: (١/١٣٢).
(٢) أخرجه: مسلم في الإيمان (١/١٩٩).
(٣) الجامع لأخلاق الراوي: (١/١٤٢). وذم الكلام وأهله: (١/١٨١).

السنة لم يتعدوه إلى غيره، اقتداء بالنبي ﷺ»[1].

وللإمام أحمد بن حنبل قصة لطيفة في هذا الباب نقلها عنه شيخ الإسلام ابن تيمية، قال فيها: «أحمد بن حنبل يستحب المتعة ـ متعة الحج ـ ويأمر بها، حتى يستحب هو وغيره من الأئمة ـ أئمة أهل الحديث ـ لمن أحرم مفرداً أو قارناً أن يفسخ ذلك إلى العمرة ويصير متمتعاً؛ لأن الأحاديث الصحيحة جاءت بذلك، حتى قال سلمة بن شبيب للإمام أحمد: يا أبا عبد الله قوَّيت قلوب الرافضة لـمَّا أفتيت أهل خراسان بالمتعة! فقال: يا سلمة، كان يبلغني عنك أنك أحمق، وكنت أدفع عنك، والآن فقد ثبت عندي أنك أحمق، عندي أحد عشر حديثاً صحيحاً عن النبي ﷺ أتركها لقولك؟!»[2].

ولهذا قال ابن القيم: «وقد كان السلف يشتد عليهم معارضة النصوص بآراء الرجال، ولا يقرون ذلك»[3].

ومن الأمثلة التي يحسن ذكرها في هذا الباب: أن الإمام عبد الله بن الزبير الحميدي قال: «روى الشافعي يوماً حديثاً، فقلت: أتأخذ به؟ فقال: رأيتني خرجت من كنيسة، أو عليَّ زُنَّار، حتى إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثاً لا أقول به؟!»[4].

ونظير هذا أنَّ محمداً بن إسحاق بن خزيمة قال: قلت لأحمد بن نصر ـ

---

(١) صحيح البخاري مع الفتح: (١٣/٣٣٩).

(٢) منهاج السنة النبوية: (٤/ ١٥١، ١٥٢).

(٣) مختصر الصواعق المرسلة: (ص ١٣٩).

(٤) حلية الأولياء: (٩/١٠٦) ومناقب الشافعي للبيهقي: (١/٤٧٤).

وحدث بخبر عن النبي ﷺ - أتأخذ به؟ فقال ابن خزيمة: «أترى على وسطي زناراً ؟! لا تقل لخبر النبي ﷺ: أتأخذ به؟ وقل: أصحيح هو ذا؟ فإذا صح الخبر عن النبي ﷺ قلت به، شئت أو أبيت»[1].

وأمثلة هذا الباب كثيرة جداً، وفيما ذكر كفاية - إن شاء الله - لبيان المقصود.

وبهذا يتبيَّن أنَّ الكتاب والسنة هما أصل الاستدلال، وهما المعيار الذي توزن به الآراء والاجتهادات، ولا يستقيم إيمان المرء إلا بتعظيمهما، وامتثال ما دلا عليه من القول والفعل والاعتقاد. ويلخص الطحاوي منهج أهل السنة بقوله: «ولا تثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام. فمن رام علم ما حظر عنه علمه، ولم يقنع بالتسليم فهمه، حجبه مرامه عن خالص التوحيد، وصافي المعرفة، وصحيح الإيمان»[2].

وقال البربهاريُّ: «إذا سمعت الرجل يطعن على الآثار، أو يرد الآثار، أو يريد غير الآثار: فاتهمه على الإسلام، ولا تشك أنَّه صاحب هوى مبتدع»[3].

وقال ابن تيمية: «وكان من أعظم ما أنعم الله به عليهم - يعني: أهل السنة - اعتصامهم بالكتاب والسنة، فكان من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان: أنَّه لا يقبل من أحد قط أن يعارض القرآن برأيه، ولا

---

(١) ذم الكلام وأهله: (٢ / ١٧٨).
(٢) شرح العقيدة الطحاوية: (ص ٢١٩ - ٢٢١).
(٣) شرح السنة للبربهاري: (ص ٥١).

ذوقه، ولا معقوله، ولا قياسه، ولا وجده. فإنهم ثبت عنهم بالبراهين القطعيات والآيات البينات أنَّ الرسول جاء بالهدى ودين الحق، وأنَّ القرآن يهدي للتي هي أقوم»[1].

وقال أيضاً: «فمن بنى الكلام في العلم - الأصول والفروع - على الكتاب والسنَّة والآثار المأثورة عن السابقين فقد أصاب طريق النبوة. وكذلك من بنى الإرادة والعبادة والعمل والسماع المتعلق بأصول الأعمال وفروعها من الأحوال القلبية والأعمال البدنية على الإيمان والسنة والهدى الذي كان عليه محمد ﷺ وأصحابه فقد أصاب طريقة النبوة، وهذه طريقة أئمة الهدى..»[2].

* * *

(١) مجموع الفتاوى: (١٣/٢٨).

(٢) المرجع السابق: (١٠/٣٦٣).

الأصل الثاني

الاعتماد على السنَّة الصحيحة

أمر الله سبحانه وتعالى بطاعة نبيه محمد ﷺ في آيات كثيرة، منها: قول الله - تعالى -: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]. وقال - تعالى -: ﴿مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾. [النساء: ٨٠]

وثبت أنَّ رسول الله ﷺ قال: «ألا إني أوتيتُ القرآن ومثله معه»[١]. فكل ما ثبت عن رسول الله ﷺ فهو حق وصدق لا ريب فيه، قال الله - تعالى -: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾. [النجم: ٣، ٤]

وسنَّة النبي ﷺ هي الموضحة والمبينة لكتاب الله - عز وجل - كما قال - سبحانه وتعالى -: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

وقال الله - تعالى -: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ الَّذِينَ آمَنُوا قَدْ أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ۝١٠ رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ لِّيُخْرِجَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [الطلاق: ١٠، ١١].

---

(١) أخرجه: أحمد (٦/ ٨) وأبو داود (٤٦٠٤) والترمذي (٢٦٦٠).

وامتن الله – تعالى – على المؤمنين ببعثة نبيه محمد ﷺ فقال: ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُّبِينٍ ﴿١٦٤﴾ ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

وقال – تعالى –: ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُّبِينٍ ﴿٢﴾ ﴾ [الجمعة: ٢].

وقد ذمَّ رسول الله ﷺ أقواماً يتركون ما جاء في سنته، فقال: «ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عني وهو متكئ على أريكته، فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه، وما وجدنا فيه حراماً حرَّمناه. وإنَّ ما حرَّم رسول الله ﷺ كما حرَّم الله – عز وجل –»[١].

ومن بدائع مواقف الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ أنَّ عمران بين حصين كان جالساً ومعه أصحابه، فقال رجلٌ من القوم: لا تحدِّثونا إلا بالقرآن. فقال له: «ادْنه، فدنا، فقال: أرأيت لو وكلْتَ أنت وأصحابك إلى القرآن، أكنت تجد فيه صلاة الظهر أربعاً، وصلاة العصر أربعاً، والمغرب ثلاثاً، تقرأ في اثنتين؟ أرأيت لو وكلت أنت وأصحابك إلى القرآن أكنت تجد الطواف بالبيت سبعاً، والطواف بالصفا والمروة؟ ثم قال: أي قوم، خذوا عنا، فإنكم والله إن لا تفعلوا لتضِلُّن»[٢].

---

(١) أخرجه: أبو داود (٣٦٠٥) والترمذي (٢٦٦٣) وابن ماجه (١٢).
(٢) أخرجه: الخطيب البغدادي في الكفاية (ص ١٥).

وعن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: «لعن الله الواشمات والموتشمات والمتنمصات والمتفلجات للحسن، المغيرات خلق الله. فبلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها أم يعقوب، فجاءت فقالت: إنَّه بلغني أنك لعنت كيت وكيت، فقال: وما لي لا ألعن من لعن رسول الله ﷺ، ومن هو في كتاب الله. فقالت: لقد قرأتُ ما بين اللوحين، فما وجدت فيه ما تقول. قال: لئن كنت قرأتيه لقد وجدتيه، أما قرأت: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]؟. قالت: بلى. قال: فإنه قد نهى عنه. قالت: فإني أرى أهلك يفعلونه. قال: فاذهبي فانظري، فذهبت فنظرت، فلم تر من حاجتها شيئاً. فقال: لو كانت كذلك ما جامعتها»[١].

ولهذا قال ابن تيمية: «البيان التام هو ما بيَّنه الرسول ﷺ فإنَّه أعلم الخلق بالحق، وأنصح الخلق للخلق، وأفصح الخلق في بيان الحق، فما بيَّنه من أسماء الله وصفاته وعلوّه ورؤيته، هو الغاية في هذا الباب»[٢].

وقال أيضاً: «الثواب على ما جاء به الرسول ﷺ والنُّصرة لمن نصره، والسعادة لمن اتبعه، وصلوات الله وملائكته على المؤمنين به، والمعلمين للناس دينه، والحق يدور معه حيثما دار، وأعلم الخلق بالحق وأتبعهم له أعلمهم بسنَّته وأتبعهم له، وكل قول خالف قوله فهو إما دين منسوخ، وإما دين مبدَّل لم يُشرع قط»[٣].

---

(١) أخرجه: البخاري: في التفسير (٨/ ٦٣٠) رقم (٤٨٨٦). ومسلم: في اللباس والزينة (٣/ ١٦٧٨) رقم (٢١٢٥).
(٢) منهاج السنة النبوية: (٣/ ٣٥٢).
(٣) المرجع السابق: (٥/ ٢٣٣).

وبسبب هذه المنزلة العظيمة لسنَّة النبي ﷺ اهتمَّ بها أهل السنَّة اهتماماً عظيماً، علماً وعملاً، وحرصوا على حفظها ونقلها، وقاموا بتحقيقها وتنقيحها، وتمييز صدقها من كذبها، خاصة بعد ظهور الفتن وانتشار المبتدعة وفشو الكذب. ولهذا قال عبد الله بن عباس – رضي الله عنه –: «إنَّا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا. فلمَّا ركب الناس الصعب والذلول: لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف»(١).

وقال التابعي الجليل محمد بن سيرين: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سمّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنَّة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»(٢).

وقال الإمام مالك بن أنس: «إنَّ هذا العلم هو لحمك ودمك وعنه تسأل يوم القيامة، فانظر عمَّن تأخذه»(٣).

ويشرح ابن تيمية الداعي لتنقيح السنة النبوية فيقول: «وبيننا وبين الرسول مئون من السنين، ونحن نعلم بالضرورة أنَّ فيما ينقل الناس عنه وعن غيره صدقاً وكذباً. وقد روي عنه أنَّه قال: (سيُكذب عليَّ)، فإن كان هذا الحديث صدقاً، فلا بد أن يكذب عليه، وإن كان كذباً فقد كذب. وإن كان كذلك لم يجز لأحد أن يحتج في مسألة فرعية بحديث حتى يُبيِّن ما به يثبت»(٤).

---

(١) أخرجه: مسلم في مقدمة صحيحه: (١/ ١٢ – ١٣).

(٢) المرجع السابق: (١/ ١٥).

(٣) المحدث الفاصل: (ص ٤١٦) والكفاية: (ص ٢١).

(٤) منهاج السنة النبوية: (٧/ ٦١).

وقد رسم أئمة الحديث منهجاً علمياً متميزاً في ضبط أصول الرواية وتقعيد قواعدها، فحفظوها ـ بفضل الله تعالى ـ من العبث والتزييف، فهم المرجع الذي يُرجع إليه في معرفة الصحيح من الضعيف. قال ابن تيمية: «المنقولات فيها كثير من الصدق وكثير من الكذب، والمرجع في التمييز بين هذا وهذا إلى أهل علم الحديث، كما نرجع إلى النحاة في الفرق بين نحو العرب ونحو غير العرب، ونرجع إلى علماء اللغة فيما هو من اللغة وما ليس من اللغة، وكذلك علماء الشعر والطب وغير ذلك، فلكل علم رجالٌ يعرفون به، والعلماء بالحديث أجلُّ هؤلاء قدراً، وأعظمهم صدقاً، وأعلاهم منزلة، وأكثرهم ديناً. وهم من أعظم الناس صدقاً وأمانة وعلماً وخبرة، فيما يذكرونه من الجرح والتعديل، مثل: مالك وشعبة وسفيان...»[1].

من أجل ذلك كله: يتبيَّن أنَّ الاستدلال العلمي الصحيح يعتمد على الأحاديث الصحيحة والحسنة، وأما الأحاديث الموضوعة والضعيفة فلا يجوز الاستدلال بها، ويجب الحذر منها. ولهذا قال عبد الله بن المبارك: «في صحيح الحديث شغل عن سقيمه»[2].

وقال يحيى بن سعيد القطان: «لا تنظروا إلى الحديث، ولكن انظروا إلى الإسناد، فإن صح الإسناد، وإلا فلا تغتروا بالحديث إذا لم يصح الإسناد»[3]

وقال ابن قدامة: «أما الأحاديث الموضوعة التي وضعتها الزنادقة، ليلبسوا بها على أهل الإسلام، أو الأحاديث الضعيفة ـ إما لضعف رواتها، أو

---

(١) المرجع السابق: (٧/٣٤، ٣٥).
(٢) الجامع لأخلاق الراوي: (٢/١٥٩).
(٣) سير أعلام النبلاء: (٩/١٨٨).

جهالتهم، أو لعلة فيها ـ فلا يجوز أن يقال بها، ولا اعتقاد ما فيها، بل وجودها كعدمها»[١].

وقال ابن تيمية: «فالواجب أن يفرق بين الحديث الصحيح والحديث الكذب فإن السنة هي الحق دون الباطل، وهي الأحاديث الصحيحة دون الموضوعة، فهذا أصل عظيم لأهل الإسلام عموماً ولمن يدعي السنة خصوصاً»[٢].

وقال أيضاً: «الاستدلال بما لا تُعلم صحته لا يجوز بالاتفاق؛ فإنَّه قول بلا علم، وهو حرام بالكتاب والسنة والإجماع»[٣].

وقال أيضاً: «ولا يجوز أن يُعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة»[٤].

وقال الشوكاني: «إن الأحكام الشرعية متساوية الأقدام، لا فرق بينها، فلا يحل إذاعة شيء منها إلا بما يقوم به الحجة، وإلا كان من التقوّل على الله ما لم يقل، وفيه من العقوبة ما هو معروف»[٥].

الاستدلال بالأحاديث الضعيفة:

زعم بعض الجهلة أنه يجوز الاحتجاج بالأحاديث الضعيفة مطلقاً، واستدلوا بأقوال بعض أهل العلم في هذا الباب، ولا شك بأن هذا خطأ من

---

(١) ذم التأويل: (ص: ٤٧).

(٢) مجموع الفتاوى: (٣/ ٣٨٠).

(٣) منهاج السنة النبوية: (٧/٦٧ – ١٦٨).

(٤) مجموع الفتاوى: (١/ ٢٥٠).

(٥) الفوائد المجموعة: (ص: ١٠٠).

جهتين:

الجهة الأولى: أن هذا ليس على إطلاقه عند الأئمة الراسخين، بل إنه مقيد بفضائل الأعمال فقط.

الجهة الثانية: أن الأئمة الذين أجازوا العمل بالأحاديث الضعيفة، وضعوا شروطاً دقيقة، وهي:

١ - أن يكون الضعف فيه غير شديد، بأن لا يكون راويه كذاباً، أو متهماً بالكذب، أو بالوضع، أو فاحش الغلط.

٢ - أن يندرج تحت أصل عام، حيث لم يتم على المنع فيه دليل أخص من ذلك العموم، فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصل البتة.

٣ - أن لا يشهر ذلك، لئلا يعمل المرء بحديث ضعيف، فيشرع ما ليس بشرع، أو يراه الجهال فيظن أنه سنة صحيحة.

٤ - أن يعتقد العامل به كون ذلك الحديث ضعيفاً[١].

---

(١) ذكرها الحافظ ابن حجر في تبيين العجب بما ورد في فضل رجب: (ص ٦، ٧)، وعنه السخاوي في فتح المغيث: (١/ ٢٦٨). وانظر: الاعتصام: (١/ ٢٨٧ - ٢٩٩).

الأصل الثالث

صحة فهم النصوص

إنّ صحة فهم النصوص الشرعية ركيزة رئيسة لصحة الاستدلال، ولا يستطيع المرء أن يعرف مراد الله - عز وجل - ومراد رسوله ﷺ إلا حينما يستقيم فهمه لدلائل الكتاب والسنة. وكثير من البدع الضلالات إنَّما حدثت بسبب سوء الفهم.

قال عمر بن الخطاب في رسالته إلى أبي موسى الأشعري - رضي الله عنهما - : «ثم الفهم الفهم فيما أدلي عليك مما ليس في قرآن وسنة، ثم قايس الأمور عند ذلك، واعرف الأمثال، ثم اعمد فيما ترى إلى أحبها إلى الله، وأشبهها بالحق»(١).

وقال الإمام ابن القيم: «صحة الفهم وحسن القصد من أعظم نعم الله التي أنعم بها على عبده، بل ما أعطي عبد عطاء بعد الإسلام أفضل ولا أجل منهما، بل هما ساقا الإسلام، وقيامه عليهما، وبهما يأمن العبد طريق المغضوب عليهم الذين فسد قصدهم، وطريق الضالين الذين فسدت فُهومُهم، ويصير من المنعم عليهم الذين حسنت أفهامهم وقصودهم، وهم أهل الصراط

---

(١) إعلام الموقعين: (١ / ١٣٠). والأثر في: سنن الدارقطني: (٤ / ٢٠٦، ٢٠٧) وسنن البيهقي الكبرى: (١٠ / ١١٥).

المستقيم الذين أمرنا أن نسأل الله أن يهدينا صراطهم في كل صلاة. وصحة الفهم نور يقذفه الله في قلب العبد، يميز به بين الصحيح والفاسد، والحق والباطل، والهدى والضلال، والغي والرشاد. ويمده حسن القصد، وتحري الحق، وتقوى الرب في السر والعلانية، ويقطع مادته اتباع الهوى، وإيثار الدنيا، وطلب محمدة الخلق، وترك التقوى»(١).

وقال ابن القيم في موضع آخر: «الفهم عن الله ورسوله عنوان الصدّقيَّة، ومنشور الولاية النبوية، وفيه تفاوتت مراتب العلماء، حتى عُدَّ ألف بواحد، فانظر إلى فهم ابن عباس وقد سأله عمر، ومن حضر من أهل بدر وغيرهم عن سورة: ﴿إذا جاء نصر الله والفتح﴾، وما خص به ابن عباس من فهمه منها: أنها نعي الله - سبحانه - نبيه إلى نفسه وإعلامه بحضور أجله، وموافقة عمر له على ذلك، وخفائه عن غيرهما من الصحابة. وابن عباس إذ ذاك أحدثهم سناً، وأين تجد في هذه السورة الإعلام بأجله، لولا الفهم الخاص؟ ويدقُّ هذا حتى يصل إلى مراتب تتقاصر عنها أفهام أكثر الناس، فيحتاج مع النص إلى غيره، ولا يقع الاستغناء بالنصوص في حقه، وأمَّا في حقِّ صاحب الفهم فلا يحتاج مع النصوص إلى غيرها»(٢).

ومن الأصول العلمية التي يجب الاعتماد عليها في فهم النصوص الشرعية ودراستها:

---

(١) المرجع السابق: (١/ ٨٧).

(٢) التفسير القيم: (ص ٤١).

أولاً: الاعتماد على منهج الصحابة - رضي الله عنهم-:

للصحابة ـ رضي الله عنهم ـ منزلة جليلة، فقد شرفهم الله تعالى، وأعلى منازلهم، ورفع أقدارهم ودرجاتهم، وعدّلهم من فوق سبع سموات. قال الله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقال تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٢٩﴾﴾ [الفتح: ٢٩].

قال عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: «من كان منكم متأسياً فليتأس بأصحاب محمد ﷺ، فإنهم كانوا أبرَّ هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، وأقومها هدياً، وأحسنها حالاً، قوماً اختارهم الله تعالى لصحبة نبيه ﷺ، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم في آثارهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم»[١].

وقال أبو محمد بن حزم: «فمن أخبرنا الله ـ عز وجل ـ أنه علم ما في قلوبهم، ورضي عنهم، وأنزل السكينة عليهم، فلا يحل لأحد التوقف عن

---

(١) جامع بيان العلم وفضله: (٢/٩٤٧) رقم (١٨١٠).

أمرهم أو الشك فيهم البتة »[1].

من أجل هذا فإن فهم دلائل الكتاب والسنة إنما يؤخذ من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ، ففيهم تكلّم الرسول ﷺ، وعليهم نزل الكتاب، فهم أعلم الناس بمراد الله – تعالى – ومراد رسوله ﷺ، خاصة بعد أن كثرت البدع، وقلّ العلم، وفسدت الفهوم، وهجرت السنَّة. وقد صح عن رسول الله ﷺ قوله: « فإنَّه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور فإنَّ كل محدثة بدعة »[2].

قال ابن تيمية: « يحتاج المسلمون في العقيدة إلى شيئين: أحدهما: معرفة ما أراد الله ورسوله ﷺ بألفاظ الكتاب والسنة، بأن يعرفوا لغة القرآن التي نزل بها، وما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وسائر علماء المسلمين في معاني تلك الألفاظ، فإنَّ الرسول ﷺ لمّا خاطبهم بالكتاب والسنة عرَّفهم ما أراد بتلك الألفاظ، وكانت معرفة الصحابة لمعاني القرآن أكمل من حفظهم لحروفه، وقد بلَّغوا تلك المعاني إلى التابعين أعظم ممَّا بلغوا حروفه... »[3].

وقال ابن تيمية أيضاً: « من فسر القرآن والحديث وتأوله على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين: فهو مفتر على الله، ملحد في آيات الله، محرّف للكلم عن مواضعه، وهذا فتح لباب الزندقة والإلحاد، وهو معلوم

---

(١) الفصل في الملل والنحل: (٤ / ١٤٨).
(٢) أخرجه: أحمد (٤ / ١٢٦، ١٢٧) وأبو داود (٤٦٠٧) والترمذي (٢٦٧٦).
(٣) الفتاوى: (١٧ / ٣٥٣).

البطلان بالاضطرار من دين الإسلام»[1].

وقال ابن تيمية أيضاً: «ومن خالف قولهم وفسر القرآن بخلاف تفسيرهم فقد أخطأ في الدليل والمدلول جميعاً»[2].

وقال ابن رجب الحنبلي: «فالعلم النافع من هذه العلوم كلها: ضبط نصوص الكتاب والسنة، وفهم معانيها، والتقيد في ذلك بالمأثور عن الصحابة والتابعين وتابعيهم، في معاني القرآن والحديث، وفيما ورد عنهم من الكلام في مسائل الحلال والحرام، والزهد والرقائق، والمعارف، وغير ذلك. والاجتهاد على تمييز صحيحه من سقيمه أولاً، ثم الاجتهاد على الوقوف على معانيه وتفهمه ثانياً. وفي ذلك كفاية لمن عقل، وشغل لمن بالعلم النافع عني واشتغل»[3].

وقال الشاطبي: «.. ولهذا فإن السلف الصالح ـ من الصحابة والتابعين ومن يليهم ـ كانوا أعرف بالقرآن وبعلومه وما أودع فيه..»[4].

وقال ابن عبد الهادي: «ولا يجوز إحداث تأويل في آية أو سنة، لم يكن على عهد السلف، ولاعرفوه ولا بينوه للأمة، فإن هذا يتضمن أنهم جهلوا الحق في هذا، وضلوا عنه، واهتدى إليه هذا المعترض المستأخر!»[5].

وقال ابن أبي العز الحنفي: «وكيف يتكلَّم في أصول الدين من لا يتلقاه

---

(١) مجموعة الرسائل المنيرية: (١/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧).

(٢) التفسير الكبير لابن تيمية: (٢/ ٢٢٩).

(٣) فضل علم السلف على الخلف: (ص ١٥٠).

(٤) الموافقات: (٢/ ٧٩).

(٥) الصارم المنكي: (ص ٤٢٧).

من الكتاب والسنَّة، وإنَّما يتلقاه من قول فلان؟! وإذا زعم أنَّه يأخذه من كتاب الله لا يتلقى تفسير كتاب الله من أحاديث الرسول، ولا ينظر فيها، ولا فيما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان، المنقول إلينا عن الثقات النقلة، الذين تخيَّرهم النقاد، فإنهم لم ينقلوا نظم القرآن وحده، بل نقلوا نظمه ومعناه، ولا كانوا يتعلمون القرآن كما يتعلم الصبيان، بل يتعلمونه بمعانيه، ومن لا يسلك سبيلهم فإنما يتكلم برأيه، ومن يتكلم برأيه وما يظنه دين الله ولم يتلق ذلك من الكتاب فهو مأثوم وإن أصاب»[1].

ثانياً: معرفة اللغة العربية:

لكي تفهم دلائل الكتاب والسنة على الوجه الصحيح لا بد من معرفة لغة العرب التي نزل بها القرآن الكريم، والتي خاطب بها رسول الله ﷺ أصحابه. ولهذا تواتر اعتناء علماء الأمة وأئمتها بلغة القرآن حتى يوضع خطاب الشارع في موضعه اللائق به شرعاً.

قال الإمام الشافعي: «.. وإنما بدأت بما وصفت من أن القرآن نزل بلسان العرب دون غيره؛ لأنه لا يعلم من إيضاح جمل علم الكتاب أحدٌ جهل سعة لسان العرب، وكثرة وجوهه، وجماع معانيه وتفرقها. ومن علمه انتفت عنه الشبه التي دخلت على من جهل لسانها»[2].

وقال ابن عبد البر القرطبي: «ومما يستعان به على فهم الحديث ما ذكرناه من العون على كتاب الله – عز وجل –: وهو العلم بلسان العرب ومواقع

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية: (ص ٢١٢).
(٢) الرسالة: (ص ٥٠).

كلامها، وسعة لغتها، وأشعارها، ومجازها، وعموم لفظ مخاطبتها وخصوصه، وسائر مذاهبها لمن قدر، فهو شيء لا يستغنى عنه، وكان عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ يكتب إلى الآفاق: أن يتعلموا السنَّة والفرائض واللحن ـ يعني: النحو ـ كما يتعلم القرآن»[1].

وقال ابن تيمية: «ولا بد في تفسير القرآن والحديث من أن يعرف ما يدل على مراد الله ورسوله من الألفاظ، وكيف يفهم كلامه، فمعرفة العربية التي خوطبنا بها مِمَّا يُعين على أن نفقه مراد الله ورسوله بكلامه، وكذلك معرفة دلالة الألفاظ على المعاني، فإن عامة ضلال أهل البدع كان بهذا السبب، فإنهم صاروا يحملون كلام الله ورسوله على ما يدَّعون أنَّه دال عليه، و لايكون الأمر كذلك..»[2].

وقال الشاطبي: «المقصود هنا: أن القرآن نزل بلسان العرب على الجملة، فطلب فهمه إنَّما يكون في هذا الطريق خاصة، لأن الله - تعالى - يقول: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]. وقال: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء: ١٩٥]. وقال: ﴿لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣].. إلى غير ذلك مِمَّا يدل على أنَّه عربي وبلسان العرب، لا أنَّه أعجمي ولا بلسان العجم، فمن أراد تفهمه فمن جهة لسان العرب يُفهم، ولا سبيل إلى تطلب فهمه من غير هذه الجهة»[3].

---

(١) جامع بيان العلم وفضله: (٢/١١٣٢).

(٢) الفتاوى: (٧/١١٦) وانظر: (٧/١١٨، ١١٩، ١٦٩، ٢٨٦).

(٣) الموافقات: (٢/٦٤).

وهاهنا مسألة جديرة بالعناية وهي أن دلائل الشرع تخصص اللغة وتقيدها وتوضحها، قال ابن تيمية: «والاسم إذا بيَّن النبي ﷺ مسمَّاه لم يلزم أن يكون قد نقله عن اللغة أو زاد فيه، بل المقصود أنه عرف مراده بتعريفه هو ﷺ كيف ما كان الأمر؛ فإن هذا هو المقصود»[١].

ولهذا فإن توضيح الشارع لمصطلحاته وألفاظه مقدم على أي بيان: «فالنبي ﷺ قد بيَّن المراد بهذه الألفاظ بياناً لا يحتاج معه إلى استدلال على ذلك بالاشتقاق وشواهد استعمال العرب ونحو ذلك. فلهذا يجب الرجوع في مسميات هذه الأسماء إلى بيان الله ورسوله؛ فإنه شافٍ كافٍ»[٢].

ولما غفل بعض المبتدعة عن هذه الحقيقة أخذوا يفسرون الألفاظ الشرعية المتعلقة بأصول الدين بالاعتماد على مطلق اللغة فقط دون النظر إلى مقاصد الشارع؛ فالمرجئة مثلاً جعلوا لفظ الإيمان في مجرد التصديق فقط، دون الاعتبار بمراد الشارع[٣].

ثالثاً: جمع النصوص الواردة في الباب الواحد:

تمثل النصوص الشرعية وحدة واحدة يُكمل بعضها بعضاً، فلا تتضح المسألة حتى تستوفى جميع النصوص الواردة فيها. فالنصوص الثابتة تأتلف ولا تختلف، فكلها خرجت من مشكاة واحدة، ولا يمكن أن يرد التناقض بينها أو الاختلاف، فقد وصف الله كتابه العزيز بقوله: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لا

---

(١) الفتاوى: (١٩/ ٢٣٦).

(٢) المرجع السابق: (٧/ ٢٨٧).

(٣) انظر المرجع السابق: (٧/ ٢٨٩ - ٢٩٨).

﴿يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ .
[فصلت: ٤١، ٤٢]

وإذا تقرر هذا: فإنَّه لا يجوز أن يؤخذ نص ويترك نص آخر في الباب نفسه، فهذا يؤدي إلى تقطيع النصوص وبترها. قال الله تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥].

وفي هذا الباب يقول الإمام أحمد بن حنبل: «الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضاً»(١).

وقال ابن تيمية: «إذا ميَّز العالم بين ما قاله الرسول ﷺ وما لم يقله، فإنَّه يحتاج أن يفهم مراده ويفقه ما قاله، ويجمع بين الأحاديث ويضم كل شكل إلى شكله، فيجمع بين ما جمع الله بينه ورسوله، ويُفرِّق بين ما فرق الله بينه ورسوله. فهذا هو العلم الذي ينتفع به المُسلمون ويجب تلقيه وقبوله، وبه ساد أئمة المسلمين كالأربعة وغيرهم - رضي الله عنهم أجمعين -»(٢).

وقال الشاطبي: «ومدار الغلط في هذا الفصل إنَّما هو على حرف واحد: وهو الجهل بمقاصد الشرع، وعدم ضمِّ أطرافه بعضها لبعض، فإنَّ مأخذ الأدلة عند الأئمة الراسخين إنما هو على أن تؤخذ الشريعة كالصورة الواحدة بحسب ما ثبت من كلياتها وجزئياتها المرتبة عليها، وعامها المرتب على خاصها، ومطلقها المحمول على مقيدها، ومجملها المفسر ببينها، إلى ما سوى ذلك من مناحيها، فإذا حصل للناظر من جملتها حكم من الأحكام فذلك الذي نظمت

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي: (٢/٢١٢).
(٢) الفتاوى: ( ).

به حين استنبطت..».

ثم يذكر القاعدة الإجمالية فيقول: «فشأن الراسخين: تصور الشريعة صورة واحدة يخدم بعضها بعضاً كأعضاء الإنسان إذا صورت صورة مثمرة»[1].

وقال الشاطبي أيضاً: «كثيراً ما ترى الجهال يحتجون لأنفسهم بأدلة فاسدة وبأدلة صحيحة اقتصاراً بالنظر على دليل ما، واطراحاً للنظر في غيره من الأدلة الأصولية والفروعية العاضدة لنظره أو المعارضة له»[2].

وبعد هذا التقرير العلمي المتين للإمام الشاطبي يتبين: أنَّه لا بد من جمع النصوص الواردة في الباب الواحد، ووضع كل نص في موضعه. ولكن أحياناً قد يظهر التعارض ـ بادي الرأي ـ في ذهن الدارس لهذه النصوص، ولهذا وضع أئمة العلم قواعد علمية لدرء التعارض. وهي:

١ ـ الجمع بين النصوص الصحيحة بطريقة من طرق الجمع المعتدِّ بها عند علماء الأصول، مثل:

(أ) ردّ العام إلى الخاص.

(ب) ردّ المطلق إلى المقيد.

(ج) ردّ المجمل إلى المبين (المفصل).

(د) ردّ المتشابه إلى المحكم.

---

(١) الموافقات: (١/٢٤٥، ٢٤٦).

(٢) الاعتصام: (١/٢٢٢).

(هـ) معرفة الناسخ والمنسوخ.. ونحو ذلك من الطرق.

٢ ـ الترجيح بين النصوص بطريقة من طرق الترجيح التي ذكرها علماء الأصول. ويلجأ إلى هذه الحالة عند تعذر الجمع بينها.

٣ ـ وإذا لم يستطع الدارس الجمع أو الترجيح فإنه يتوقف حتى يتبين له الأمر.

رابعاً: معرفة مقاصد التشريع الإسلامي:

من فضل الله ورحمته لهذه الأمة أن شرع جميع الأحكام لمقاصد وغايات عظيمة مبنية كلها على مصالح العباد في دنياهم وأخراهم. قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝٥٧﴾ [يونس: ٥٧].

قال ابن تيمية: «الشريعة مبناها على تحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الإمكان، ومعرفة خير الخيرين وشر الشرين، حتى يقدم عند التزاحم خير الخيرين ويدفع شر الشرين»[١].

وقال ابن القيم: «إن الشريعة مبناها وأساسها على الحِكَم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدلٌ كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة، وإن أدخلت فيها بالتأويل، فالشريعة عدل الله بين عباده، ورحمته بين خلقه، وظله

(١) منهاج السنة النبوية: (٦/١١٨).

في أرضه، وحكمته الدالة عليه، وعلى صدق رسوله ﷺ، أتم دلالة وأصدقها»[١].

إنَّ معرفة مقاصد التشريع وغايات الأحكام تعين المجتهد في تصور الأحكام تصوراً متكاملاً، وتحفظه من الوقوع في أسر المسائل الجزئية والنصوص المبتورة، ومن ثم يستطيع تقدير المصالح والموازنة بينها، وتقديم ما يجب تقديمه، والاجتهاد في النوازل، ووضع الأمور في مواضعها اللائقة بها شرعاً وعقلاً. ولهذا فصَّل العلماء في دراسة الضروريات والحاجيات والتحسينيات، ووضعوا القواعد الفقهية المستمدة من الأدلة الشرعية لمعرفة مقاصد الشريعة، فكان منها قواعد لرفع الحرج ودفع الضرر، وقواعد لسد الذرائع، و قواعد لبيان المصالح المرسلة.. ونحو ذلك من المنارات التي تعين المجتهد في تنزيل النصوص منازلها، وأخذها بمقاصدها، مهما اختلفت الأزمان والأحوال، ولكي يُعصم الاجتهاد من الزيغ والانحراف[٢].

ولعلَّ الغفلة عن هذا الباب العظيم أدت ببعض المتفيهقين من المعاصرين إلى ظاهرية مفرطة، جرَّدت النصوص من مقاصدها وحِكَمها، وجمدت على حرفيتها، وأفسدت تكاملها وترابطها، وغفلت عن دلائلها العميقة، ومعانيها الدقيقة، فظهر الخلط والتخبط..!

---

(١) إعلام الموقعين: (٣/ ١٤).

(٢) للإمام الشاطبي - رحمه الله تعالى - جهود مشكورة محمودة في بسط هذا الموضوع وتوضيح مسائله وفروعه، وذلك في كتابه الجليل: (الموافقات). كما أنَّ للعز بن عبد السلام - رحمه الله تعالى - كلام عظيم في كتابه: (قواعد الأحكام في مصالح الأنام). وهذان كتابان مما يحسن مراجعتهما ودراستهما من الدعاة وطلاب العلم.

وأحسب أن دراسة مقاصد التشريع الإسلامي من الأولويات المهمة التي ينبغي أن يهتم بها العلماء وطلاب العلم، كما ينبغي أن يهتم بها الدعاة والمصلحون في محاضنهم التربوية، فهذا المبحث من الموازين المهمة، التي تساعد على توسيع الأفق، وعمق النظر، ودراسة النصوص والوقائع بشمولية متكاملة.

* * *

الباب الثـــاني

مسلك المبتدعة في التعامل مع النصوص الشرعية

الباب الثـــاني

مسلك المبتدعة في التعامل مع النصوص الشرعية

تميَّز المبتدعة ـ على اختلاف فرقهم ـ بالتقديم بين يدي الله ورسوله ﷺ، وعدم تعظيم ما جاء في الكتاب والسنة. وسأذكر في هذه الباب أصولاً عامة لمنهج المبتدعة في الاستدلال، تبين شيئاً من ضلالهم وانحرافهم، وهي:

الأصل الأول: ردّ النصوص الثابتة التي تخالف أهواءهم والجرأة في الاعتراض عليها.

الأصل الثاني: العبث في الأصول الشرعية للاستدلال وتشويهها.

الأصل الثالث: ابتداع أصول جديدة للاستدلال والتلقي.

وليس بالضرورة أن تأخذ كل فرقة من فرق المبتدعة بتفريعات هذه الأصول، فهم متفاوتون في بدعهم إفراطاً وتفريطاً. وينبغي التأكيد هنا أنني لا أتحدث عن تاريخ مضى وانتهى، بل إن الفرق المتقدمة والمناهج المبتدعة لها امتدادات واسعة في عصرنا الحاضر، بل زادت الانحرافات والضلالات مع زيادة الغفلة وتتابع الجهل وقلّة العلماء. وقديماً قال مجاهد: «يبدؤون مرجئة، ثم يكونون قدرية، ثم يصيرون مجوساً»[1].

وقال ابن تيمية: «فالبدع تكون في أولها شبراً، ثم تكثر في الأتباع حتى

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: (٣/ ٦٤٥).

تصير أذرعاً وأميالاً وفراسخ»[1].

الأصل الأول: ردُّ النصوص الثابتة التي تخالف أهواءهم والجرأة في الاعتراض عليها:

للمبتدعة صفات كثيرة جداً تفارقهم عن أهل السنة، ولعل من أبرز ذلك إعراضهم عن النصوص الشرعية، ورد دلائلها القطعية، وظهر ذلك جلياً في صفتين:

الصفة الأولى: الجرأة في رد النصوص.

لعلَّ من أوضح الأمثلة على هذه الصفة ما رواه عبيد الله بن معاذ عن أبيه، أنه سمع عمراً بن عبيد ـ إمام المعتزلة ـ يقول ـ وذكر حديث الصادق المصدوق: إنَّ أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوماً نطفة. ثم يكون علقة مثل ذلك ... الحديث ـ: «لو سمعتُ الأعمش يقول هذا لكذَّبته، ولو سمعته من زيد بن وهب لما صدقته، ولو سمعت ابن مسعود يقول هذا لما قبلته، ولو سمعت رسول الله يقول هذا لرددته، ولو سمعتُ الله يقول هذا لقلت: ليس على هذا أخذت ميثاقنا!!»[2].

وقال عمرو بن عبيد أيضاً: «لو كانت ﴿ تبت يدا أبي لهب ﴾ في اللوح المحفوظ لم يكن لله على العباد حجَّة»[3].

وهذان مثالان جليان في جرأة المبتدعة على ردّ النصوص الثابتة المحكمة

---

(١) الفتاوى: (٨/ ٤٢٥).

(٢) ميزان الاعتدال: (٣/ ٢٧٨) وسير أعلام النبلاء: (٦/ ١٠٤).

(٣) المرجعان السابقان: (٣/ ٢٧٦) و (٦/ ١٠٤).

والاعتراض عليها. وهي علامة من علامات الزندقة والفجور. تزداد بازدياد الفساد والضلال، قال ابن تيمية في معرض حديثه عن الصوفية القائلين بوحدة الوجود: «وحدثني الثقة الذي رجع عنهم لما انكشف له أسرارهم: أنَّه [يعني: التلمساني] قرأ عليه (فصوص الحكم) لابن عربي، قال: فقلت له: هذا الكلام يخالف القرآن! فقال: القرآن كله شرك، وإنما التوحيد في كلامنا (!!). قال: فقلت له: فإذا كان الكل واحداً فلماذا تُحرَّم عليَّ ابنتي وتحل لي زوجتي؟ فقال: لا فرق عندنا بين الزوجة والبنت، الجميع حلال! لكن المحجوبون قالوا: حرام، فقلنا حرام عليكم».

وقال أيضاً لما قرأ عليه (مواقف النِّفَّري): «جعلت أتأول موضعاً بعد موضع، إلى أن تبين مراده الذي لا يمكن تغطيته، وأنه يقول بالوحدة. فقلت: هذا يخالف الكتاب والسنة والإجماع. فقال: إن أردت هذا التحقيق فدع الكتاب والسنة و الإجماع (!!). فقلت: هذا لا سبيل إليه»[1].

ولهذا يصف ابن تيمية غلاة الصوفية بقوله: « .. ولهذا يوجد في هؤلاء وأتباعهم من ينفرون عن القرآن والشرع كما تنفر الحمر المستنفرة التي تفرُّ من الرماة ومن الأسد، ولهذا يوصفون بأنهم إذا قيل لهم: قال المصطفى ﷺ، نفروا..»[2].

وقال أيضاً: «وأهل العبادات البدعية يزين لهم الشيطان تلك العبادات،

---

(١) الصفدية: (١/٢٤٤، ٢٤٥)، وانظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٤/٥٠٠، ٥٠١).

(٢) الفتاوى: (١٣/٢٢٤).

ويبغّض إليهم السبل الشرعية، حتى يبغضهم في العلم والقرآن والحديث، فلا يحبون سماع القرآن والحديث ولا ذكره، وقد يُبغّض إليهم حتى الكتاب فلا يحبون كتاباً، ولا من معه كتاب، ولو كان ما معه مصحفاً أو حديثاً، كما حكى النصرباذي أنهم كانوا يقولون: يدع علم الخرق ويأخذ علم الورق! قال: وكنت أستر ألواحي منهم، فلما كبرت احتاجوا إلى علمي..»[1].

وقال أيضاً: «فعدل كثير من المنتسبين إلى الإسلام إلى نبذ القرآن وراء ظهره، واتبع ما تتلو الشياطين، فلا يعُظم أمر القرآن ونهيه، ولا يوالي من أمر القرآن بموالاته، ولا يعادي من أمر القرآن بمعاداته»[2].

ونظير هؤلاء زنادقة العصر الحديث من اليساريين والعلمانيين وأشباههم، الذين بلغت جرأتهم في ردّ النصوص والاعتراض عليها حداً عظيماً والعياذ بالله، ومن أمثلهم حالاً من زعم منهم أنَّ الدين تراث مقدس، لكنه ليس صالحاً لهذا الزمان! ولهذا طالبوا بفصله عن جميع شؤون الحياة، الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والإعلامية.. ونحوها.

الصفة الثانية: اتهام الرسل - عليهم الصلاة والسلام - بالكذب وتجهيلهم:

بلغ من انحراف بعض غلاة المبتدعة الزنادقة أنهم لم يقفوا عند حد ردّ النصوص والاعتراض عليها، بل وصلوا إلى حد اتهامهم للرسول ﷺ بالكذب والجهل، والعياذ بالله - تعالى - وذلك مثل قول غلاة الجهمية والفلاسفة، قال

---

(١) الفتاوى :(١٠/ ٤١١).

(٢) المرجع السابق: (١٤/ ٢٢٧) . وانظر : (١٤/ ٥٩ - ٦٣٠).

ابن تيمية عن متأخري الصابئة: « .. ثم إنَّ هؤلاء فيما تقوله الأنبياء حيارى متهوكون، فإنَّه بهرهم نور النبوة، ولم تقع على أصولهم الفاسدة، فصاروا على أنحاء: منهم: من لا يؤمن بكثير ممَّا تقوله الأنبياء والمرسلون، بل يعرض عنه أو يشك فيه أو يُكذب به. ومنهم من يقول: يجوز الكذب لمصلحة راجحة، والأنبياء فعلوا ذلك.

ومنهم من يقول: يجوز هذا لصالح العامة دون الخاصة.

وأمثلهم من يقول: «بل هذه تخيلات وأمثال مضروبة لتقريب الحقائق إلى قلوب العامة، وهذه طريقة الفارابي وابن سينا، لكن ابن سينا أقرب إلى الإيمان من بعض الوجوه وإن لم يكن مؤمناً.

فمن أدركته رسالة محمد ﷺ وبهرته براهينها وأنوارها، ورأى ما فيها من أصناف العلوم النافعة والأعمال الصالحة... فلا بد أن يتأول نصوص الكتاب والسنة على عادة إخوانه في تحريف الكلم عن مواضعه، فيحرفون ما أخبرت به الرسل عن كلام الله تحريفاً يصيرون به كفاراً ببعض تأويل في بعض صفات تنزيله..».

إلى أن قال في وصف منهجهم: «فهؤلاء جعلوا القرآن عضين، وضربوا له الأمثال، مثل ما فعل المشركون قبلهم، كما فعلوا بالنبي ﷺ، فإنَّ هؤلاء منهم من يفضل الولي الكامل والفيلسوف الكامل على النبي ﷺ، ومنهم من يفضل بعض الأولياء على زعمه، أو بعض الفلاسفة - مثل: نفسه أو شيخه أو متبوعه - على النبي ﷺ. وربما قالوا: هو أفضل من وجه، والنبي أفضل من وجه، فلهم من الإلحاد والافتراء في رسل الله نظير ما لهم من الإلحاد والافتراء في رسالات

الله، فيقيسون الكلام الذي بلّغه الرسل عن الله بكلامهم، ويقيسون رسل الله بأنفسهم»[1]

وقسم ابن تيمية في مواضع أخرى المبتدعة الأقسام التالية:

«الأول: أهل الوهم والتخييل، الذين يرون أن الأنبياء خاطبوا الناس بما تخيلوه وتوهموه، وإن كان الأمر ليس كذلك؛ لأنَّ هذا من مصلحة الجمهور. وإن كان هذا كذباً فهو كذب لمصلحة الجمهور.

الثاني: أهل التجهيل، الذين يرون أن الأنبياء وأتباع الأنبياء جاهلون ضالون، لا يعرفون ما أراد الله بما وصف به نفسه من الآيات وأقوال الأنبياء.

الثالث: أهل التحريف والتأويل، الذين يرون أنَّ الأنبياء لم يقصدوا بأقوالهم إلا ما هو الحق في نفس الأمر، وأنَّ الحق في نفس الأمر هو ما علموه بعقولهم، ثم يجتهدون في تأويل النصوص إلى ما يوافق رأيهم»[2].

الأصل الثاني: العبث في المصادر الشرعية للاستدلال وتشويهها:

إنَّ العبث في الأصول الشرعية للاستدلال سمة بارزة من سمات المبتدعة، وهو باب من أبواب الحرب على الدين بتكدير منابعه وتشويه أصوله. ويأخذ هذا العبث صوراً وأشكالاً متعددة تختلف باختلاف المبتدعة ومناهجهم. ومن أبرز معالم هذا العبث:

---

(١) الفتاوى: (١٢/٢٢ - ٢٤).

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل: (١/٨ - ١٢) والفتاوى: (٧/٥٨٨، ٥٨٩) و(١٢/٢٣٦ - ٢٣٩) و(٤/٦٦).

أولاً: التصديق بالقرآن دون السنَّة:

تقدم في الباب الأول بيان منزلة السنة النبوية، وتحذير النبي ﷺ من أولئك القوم الذين لا يأخذون إلا بما جاء في القرآن الكريم، ويردون ما جاء في سنته ﷺ وقد وقع الخوارج وأشباههم في هذه الضلالة التي حذر منها الرسول ﷺ، ولم يأخذوا إلا بما جاء في القرآن الكريم، وقد كان هذا سبباً من أسباب ضلالهم وانحرافهم.

قال ابن تيمية: «وقد حكى أرباب المقالات عن الخوارج أنَّهم يجوزون على الأنبياء الكبائر، ولهذا لا يلتفتون إلى السنة المخالفة في رأيهم لظاهر القرآن وإن كانت متواترة، فلا يرجمون الزاني ويقطعون يد السارق فيما قل وكثر، زعماً منهم على ما قيل إنه لا حجة إلا القرآن، وأنَّ السنة الصادرة عن الرسول ﷺ ليست حجة بناء على ذلك الأصل الفاسد»[1].

وقال أيضاً: «والخوارج جوَّزوا على الرسول نفسه أن يجور ويضل في سنته، ولم يوجبوا طاعته ومتابعته، وإنما صدقوه فيما بلغه من القرآن دون ما شرعه من السنَّة التي تخالف - بزعمهم - ظاهر القرآن»[2].

وعلى هذا المذهب بعض غلاة المعتزلة، فقد حكى عبد القاهر البغدادي عن النظامية قولهم: «يجوز أن تجتمع الأمة على الخطأ، فإن الأخبار المتواترة لا حجَّة فيها؛ لأنها يجوز أن يكون وقوعها كذباً»[3].

وظهر في أوائل القرن الماضي في شبه القارة الهندية فرقة منحرفة يقولون

---

(١) الصارم المسلول: (ص ١٨٤).
(٢) الفتاوى: (١٩/٧٣).
(٣) أصول الدين: (ص ١١).

بهذا القول وسموا أنفسهم بأهل القرآن، وحقيقة مذهبهم ردّ الكتاب والسنة[١].

ويوجد في مصر الآن جماعة يطلقون على أنفسهم: (القرآنيون) ويشتهرون إعلامياً باسم: (الفرماوية) نسبة إلى شيخ صوفي ضال اسمه: (الفرماوي) يردُّ السنة كلها إلا ما وافق قلبه فيما زعم؛ حيث يقول: حدثني قلبي عن ربي أن رسول الله ﷺ قال كذا وكذا ..!!

وما أجمل ما قاله أيوب السختياني: «إذا حدَّثت الرجل بالسنة، فقال: دعنا من هذا، حسبنا القرآن! فاعلم أنَّه ضال»[٢].

ولهذا كان موقف السلف الصالح قوياً في مواجهة هؤلاء الضلال، فمن ذلك قول الإمام عبد الله بن الزبير الحميدي: «والله لأن أغزو هؤلاء القوم الذين يردّون حديث رسول الله ﷺ، أحب إليَّ من أن أغزو عدتهم من الأتراك»[٣].

وقال محمد بن عبد الله الحافظ: سمعت أحمد بن إسحاق الفقيه الصبغي يناظر رجلاً، فقال: «حدثنا فلان، قال له الرجل: دعنا من حدثنا، إلى متى حدثنا؟! فقال له الشيخ: قم يا كافر! فلا يحل لك أن تدخل داري بعد! ثم التفت إلينا فقال: ما قلت لأحد قط: لا تدخل داري، غير هذا»[٤].

---

(١) انظر الدراسة التفصيلية التي أعدها خادم بخش بعنوان: (القرآنيون وشبهاتهم حول السنة).

(٢) ذم الكلام وأهله: (٢/٥٦). وروى نحوه عن أبي قلابة.

(٣) المرجع السابق: (٢/٧١). ويعني بالأتراك لمَّا كانوا على الكفر الأصلي.

(٤) المرجع السابق: (٢/٧١).

وسأل رجل عليّ بن عثام، فقال: «رجل يقول: ليس في حديث رسول الله ﷺ فقه؟! فقال علي: هذا فاجر، فأين الفقه؟! وأين الخير إلا فيه؟!»[1].

وقال البربهاري: «إذا سمعت الرجل تأتيه بالأثر فلا يريده، ويريد القرآن: فلا تشك أنه رجل قد احتوى على الزندقة، فقم من عنده ودعه»[2].

وقال الشاطبي: «الاقتصار على الكتاب رأي قوم لا خلاق لهم، خارجين على السنة؛ إذ عولوا على ما بنيت عليه من أن الكتاب فيه بيان كل شيء، فاطرحوا أحكام السنة، فأداهم ذلك إلى الانخلاع عن الجماعة، وتأويل القرآن على غير ما أنزل الله»[3].

ثانياً: الإيمان ببعض الكتاب والكفر ببعضه:

تقدَّم أن منهج أهل السنَّة جمع النصوص الواردة في الباب الواحد، ووضع كل نص في موضعه اللائق به شرعاً، فلا يجوز أن يؤخذ نص ويترك نص آخر ورد في الباب نفسه، فإنَّ كثيراً من البدع والضلالات في القديم والحديث إنما ظهرت بسبب إهمال هذه القاعدة الجليلة. فبعض المبتدعة وجهلة المتفقهة والمقلدة يأخذون نصاً ويتركون نصوصاً أخرى قد تكون مخصصة أو مقيدة أو مبينة أو ناسخة.. أو نحو ذلك. فينظر إليها من زاوية ويترك زوايا أخرى، ممَّا يؤدي إلى كثير من الخلط والاضطراب. وإليك هذين المثالين:

---

(١) المرجع السابق: (٢/ ٧١).
(٢) شرح السنة: (ص: ٥٤).
(٣) الموافقات: (٣/ ١١).

المثال الأول: منهج الخوارج:

أخذ الخوارج بنصوص الوعيد، وتركوا نصوص الوعد، ففهموها على غير مرادها. وراحوا يكفرون المسلمين ويستبيحون دماءهم وأموالهم، بغير حجة ولا برهان. فهم أخذوا قول الله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿١٤﴾﴾ [النساء: ١٤] ونحوها من الآيات.. وتركوا قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨] وما شاكلها من النصوص.

المثال الثاني: منهج المرجئة:

أخذ المرجئة نصوص الوعد، وتركوا نصوص الوعيد، ففهموها على غير مرادها، وقالوا: لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة. فهم أخذوا بقول الرسول ﷺ: «من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة»[1] وما في معناه.. وتركوا قول الرسول ﷺ: «لا يدخل الجنة قاطع»[2] وأشباهه من النصوص.

وإزاء هذا الإفراط والتفريط توسط أهل السنة، وأخذوا بجميع النصوص الواردة، وألفوا بينها تأليفاً علمياً مستقيماً يزيل الإشكال، ويدفع الخلط والاضطراب.

ومن لطائف مناظرات أهل السنة في هذا الباب: ما رواه قريش بن أنس قال: «سمعت عمراً بن عبيد يقول: يؤتى بي يوم القيامة فأقام بين يدي الله،

---

(١) أخرجه: مسلم في الإيمان: (١/ ٥٥) رقم (٢٦).

(٢) أخرجه: البخاري في الأدب: (١٠/ ٤١٥) رقم (٥٩٨٤).

فيقول لي: «لِمَ قلت: إن القاتل في النار؟ فأقول: أنت قلته، ثم تلا هذه الآية: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا ﴾ [النساء: ٩٣]. قلت له - وما في البيت أصغر مني -: أرأيت إن قال لك: قد قلت: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ ﴾ [النساء: ٤٨]. من أين علمت أني لا أشاء أن أغفر؟! قال: فما استطاع أن يرد عليَّ شيئاً»[١].

ولهذا قال ابن تيمية مبيناً سبب ظهور البدع: «.. ومن هنا تبين الضلالات المبتدعة في هذه الأمة؛ حيث هي من الإيمان ببعض ما جاء به الرسول دون بعض، وإما ببعض صفات التكليم والرسالة والنبوة دون بعض، وكلاهما إمَّا في التنزيل وإمَّا في التأويل»[٢].

وقال ابن تيمية أيضاً: «لكن التحقيق الجمع بين نصوص الوعد والوعيد، وتفسير بعضها ببعض من غير تبديل شيء منها، كما يجمع بين نصوص الأمر والنهي من غير تبديل شيء منها»[٣].

وقال الشاطبي: «كثيراً ما ترى الجهال يحتجون لأنفسهم بأدلة فاسدة وبأدلة صحيحة اقتصاراً بالنظر على دليل ما، واطّراحاً للنظر في غيره من الأدلة الأصولية والفروعية العاضدة لنظره أو المعارضة له»[٤].

ومن عجائب المتعصبة المقلدة: أنهم أحياناً في الحديث الواحد قد يأخذون ببعض دلالاته لموافقته لرأي صاحبهم، ويردون بعضه لمخالفته رأي

---

(١) تأويل مختلف الحديث: (ص ٥٧).

(٢) الفتاوى: (١٢/١٥).

(٣) التفسير الكبير لابن تيمية: (٤/٢٤٩).

(٤) الاعتصام: (١/٢٢٢).

صاحبهم..![1].

ثالثاً: الكذب على رسول الله ﷺ أو عدم الاعتناء بتنقيح السنَّة:

ينقسم المبتدعة في روايتهم للسنة النبوية فريقين:

الفريق الأول: الذين يتعمدون الكذب والتزوير في حديث النبي ﷺ، وعامة هؤلاء من الزنادقة والباطنيين أهل الأهواء، كالرافضة والجهمية. ولهذا قال الإمام الشافعي: «لم أرَ من أهل الأهواء أشهد بالزور من الرافضة»[2].

وقال شيخ رافضي تاب: «كنا إذا اجتمعنا واستحسنا شيئاً جعلناه حديثاً»[3].

وقال ابن تيمية: «وقد اتفق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد على أنَّ الرافضة أكذب الطوائف، والكذب فيهم قديم، ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب»[4].

ووصف ابن تيمية الرافضة بأنهم: «أعظم الطوائف كذباً على الله وعلى رسوله وعلى الصحابة وعلى ذوي القربى، وكذلك هم من أعظم الطوائف تكذيباً بالصدق، فيكذبون بالصدق الثابت المعلوم من المنقول الصحيح

---

(١) انظر إعلام الموقعين: (٢/١٩٦ - ٢٠٨) وقد ذكر ابن القيم أمثلة كثيرة على هذا الباب.

(٢) الكفاية: (ص ١٦٧).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي: (١/١٣٨)

(٤) منهاج السنة النبوية: (١/٥٩).

والمعقول الصريح»(١).

الفريق الثاني: الذين لا يكذبون ولكنهم قد يروون الكذب - إما مع علمهم بأنه كذب، وإما جهلاً منهم به -، ويروون الأحاديث الضعيفة، ولا يعتنون بدراسة المنقولات وتحرير صحيحها من ضعيفها.

وعلى هذا عامة المبتدعة، بل بعض جهلة أهل السنة والمقلدة. وقد جرَّ هذا التساهل والتفريط على الأمة بلاءً وشراً كثيراً(٢)، قال ابن تيمية: «..ومن المعلوم أنَّ المعظمين للفلسفة والكلام المعتقدين لمضمونها هم أبعد عن معرفة الحديث، وأبعد عن اتباعه من هؤلاء، هذا أمر محسوس، بل إذا كشفت أحوالهم وجدتهم من أجهل الناس بأقواله ﷺ وأحواله وبواطن أموره وظواهرها، حتى لتجد كثيراً من العامة أعلم بذلك منهم، ولتجدهم لا يميزون بين ما قاله الرسول ومالم يقله، بل قد لا يفرقون بين حديث متواتر عنه وحديث مكذوب موضوع عليه. وإنما يعتمدون في موافقته على ما يوافق قولهم سواء كان موضوعا أو غير موضوع، فيعدلون إلى أحاديث يعلم خاصة الرسول ﷺ بالضرورة اليقينية أنها قوله، وهم لا يعلمون مراده، بل غالب هؤلاء لا يعلمون

---

(١) منهاج السنة النبوية: (٧/٣٩١).

(٢) انتقد ابن تيمية بعض المنتسبين إلى السنة، لروايتهم بعض النصوص غير الثابتة، وبنوا عليها عقائد، فقال: «ينبغي أن تعرف الأدلة الشرعية إسناداً ومتناً. فالقرآن معلوم ثبوت ألفاظه، فينبغي أن يعرف وجوه دلالته، والسنة ينبغي معرفة ما ثبت منها وما علم أنه كذب، فإن طائفة ممن انتسب إلى السنة، وعظم السنة والشرع - وظنوا أنهم اعتصموا في هذا الباب، بالكتاب والسنة - جمعوا أحاديث وردت في الصفات، منها ما هو كذب معلوم أنه كذب، ومنها ما هو إلى الكذب أقرب، ومنها ما هو إلى الصحة أقرب، ومنها ما هو متردد، وجعلوا تلك الأحاديث عقائد وصنفوا مصنفات، ومنهم من يُكفِّر من يخالف ما دلت عليه تلك الأحاديث» الفتاوى: (٦١٣/٧٢).

معاني القرآن فضلاً عن الحديث ولا معانيه، فمن أين يكون عارفاً بالحقائق المأخوذة عن الرسول؟!»(١).

وقال أيضاً: «وأما أهل الأهواء ونحوهم: فيعتمدون على نقل لا يعرف له قائل أصلاً، لا ثقة ولا معتمد، وأهون شيء عندهم الكذب المختلق. وأعلم من فيهم لا يرجع فيما ينقله إلى عمدة، بل إلى سماعات عن الجاهلين والكذابين، وروايات أهل الإفك المبين»(٢).

وقال الشاطبي في بيان مأخذ أهل البدع في الاستدلال: «..منها: اعتمادهم على الأحاديث الواهية الضعيفة، والمكذوب فيها على رسول الله ﷺ، والتي لا يقبلها أهل صناعة الحديث في البناء عليها. كحديث الاكتحال يوم عاشوراء، وإكرام الديك الأبيض، وأكل الباذنجان بنية، وأن النبي ﷺ تواجد واهتز عند السماع حتى سقط الرداء عن منكبيه، وما أشبه ذلك...

والأحاديث الضعيفة الإسناد لا يغلب على الظن أنَّ النبي ﷺ قالها، فلا يمكن أن يُسند إليها حكم، فما ظنك بالأحاديث المعروفة الكذب؟! نعم الحامل على اعتمادها في الغالب إنما هو ما تقدم من الهوى المتبع»(٣).

رابعاً: كتم النصوص:

ذكر الله - تعالى - أنَّ أهل الكتاب كانوا يكتمون الحق، ولا يظهرون منه إلا ما تهواه نفوسهم، فقال تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٧١﴾﴾ [آل عمران: ٧١]. وقال تعالى:

---

(١) الفتاوى: (٤/٩٥-٩٦).
(٢) المرجع السابق: (٢٧/٤٧٩).
(٣) الاعتصام: (١/٢٢٤، ٢٢٥).

﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾﴾.
[البقرة: ٤٢]

وقد اقتدى المبتدعة بأهل الكتاب، وأخذوا بنصيب وافر من تلك الصفة الذميمة، ولهذا قال وكيع بن الجراح: «أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم»(١).

وقال ابن حزم: «ولا أرق ديناً ممّن يوثق رواية إذا وافقت هواه، ويوهنها إذا خالفت هواه، فما يتمسك فاعل هذا من الدين إلا بالتلاعب»(٢).

وقال ابن تيمية: «فلا تجد قط مبتدعاً إلا وهو يحبّ كتمان النصوص التي تخالفه ويبغضها، ويبغض إظهارها وروايتها والتحديث بها، ويبغض من يفعل ذلك، كما قال بعض السلف: ما ابتدع أحدٌ بدعة إلا نزعت حلاوة الإيمان من قلبه»(٣).

وقال أيضاً: «ومن المعلوم أنك لا تجد أحداً ممّن يرد نصوص الكتاب والسنة بقوله إلا وهو يبغض ما خالف قوله، ويود أنّ تلك الآية لم تكن نزلت، وأن ذلك الحديث لم يرد، ولو أمكنه كشط ذلك من المصحف لفعله. قال بعض السلف: ما ابتدع أحد بدعة إلا خرجت حلاوة الحديث من قلبه. وقيل عن بعض رؤوس الجهمية ـ إما بشر المريسي أو غيره ـ أنه قال: ليس شيء أنقص لقولنا من القرآن، فأقِرُّوا به في الظاهر، ثم صرِّفوه بالتأويل. ويقال إنَّه قال: إذا

(١) سنن الدارقطني: (١/٢٦).
(٢) المحلى بالآثار: (٤/١٨٠).
(٣) الفتاوى: (٢٠/١٦١).

احتجوا عليكم بالحديث فغالطوهم بالتكذيب، وإذا احتجوا بالآيات فغالطوهم بالتأويل. ولهذا تجد الواحد من هؤلاء لا يحب تبليغ النصوص النبوية، بل قد يختار كتمان ذلك والنهي عن إشاعته وتبليغه، خلافاً لما أمر الله به ورسوله من التبليغ عنه»[1].

وقال ابن تيمية أيضاً: «هما متلازمان، فإن من لبَّس الحق بالباطل فجعله ملبوساً به، خفي من الحق بقدر ما ظهر من الباطل فصار ملبوساً. ومن كتم الحق احتاج أن يقيم موضعه باطلاً، فيلبس الحق بالباطل. ولهذا كان كل من كتم من أهل الكتاب ما أنزل الله، فلا بد أن يُظهر باطلاً. وهكذا أهل البدع: لا تجد أحداً ترك بعض السنة التي يجب التصديق بها والعمل، إلا وقع في بدعة، ولا تجد صاحب بدعة إلا ترك شيئاً من السنة»[2].

خامساً: تحريف النصوص:

تحريف النصوص ظاهرة خطيرة جداً وقع فيها كثير من المبتدعة بدرجات متفاوتة، وسلفهم في هذا اليهود، فقد وصفهم الله بقوله: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [البقرة: ٧٥]. وقال الله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِندِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [البقرة: ٧٩].

وعاقبة التحريف: تشويه النصوص وتكدير المنابع، حتى يتسنى للمبتدعة

---

(١) درء تعارض العقل والنقل: (٥/١٧٢، ١٧٣).

(٢) الفتاوى: (٧/١٧٢ - ١٧٣).

العبث في دين الله تعالى. وهو ثلاثة أنواع بعضها أخفى من بعض:

النوع الأول: تحريف اللفظ.

النوع الثاني: تحريف المعنى مع بقاء اللفظ على ما هو عليه.

النوع الثالث: تحريف الأدلة عن مواضعها.

وسأتحدث عن هذه الأنواع الثلاثة باختصار شديد.

النوع الأول: تحريف اللفظ:

أخذ اليهود بنصيب وافر من هذه الصفة، فقد قال الله - تعالى -: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلاً غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴿٥٩﴾ ﴾ [البقرة: ٥٨، ٥٩].

وأخرج البخاري: عن أبي هريرة أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «قيل لبني إسرائيل: ادخلوا الباب سجداً وقولوا: حِطة، فدخلوا يزحفون على أستاههم، فبدَّلوا، وقالوا: حطة، حبَّة في شعرة»(١).

---

(١) البخاري: كتاب التفسير: (٨/١٦٤) رقم (٤٤٧٩).

وقد جمع الإمام ابن القيم بين تحريف اليهود وتحريف الجهمية بقوله في نونيته: (٢/٦٢) بشرح أحمد بن عيسى:

أمر اليهود بأن يقولوا حطة ... فأبوا وقالوا حنطة لهوان

وكذلك الجهمي قيل له استوى ... فأبى وزاد الحرف للنقصان

نون اليهود ولام جهمي هما ... في وحي ربّ العرش زائدتان

وتحريف اللفظ يؤدي إلى تحريف المعنى غالباً، ولهذا اتصف به أئمة المبتدعة. ومن أمثلة ذلك: ما رواه عاصم الأحول قال: «رأيت عمراً بن عبيد يحك آية من المصحف، فقلت له: سبحان الله!! قال: إني سأعيدها. قلت: أعِدْها. قال: لا أستطيع!»[١].

وقد كان المعتزلة يحرفون كثيراً من النصوص، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿ وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلاً لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيماً ﴿١٦٤﴾ ﴾ [النساء: ١٦٤]. حيث يقرؤون لفظ الجلالة بالنصب، لكي يوافق مذهبهم الباطل في نفي صفة الكلام لله - عز وجل -.

ومن لطائف الأجوبة العلمية المفحمة للرد عليهم: أنَّ أحد المعتزلة قال لأبي عمرو بن العلاء - أحد القراء السبعة - «أريد أن تقرأ: (وكلم الله موسى) بنصب اسم الله، ليكون موسى هو المتكلم لا الله! فقال أبو عمرو: هب أني قرأت هذه الآية كذا، فكيف تصنع بقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ ﴾ [الأعراف: ١٤٣]؟ فبهت المعتزلي»[٢].

النوع الثاني: تحريف المعنى مع بقاء اللفظ على ما هو عليه:

والمقصود به: صرف اللفظ عن ظاهره، وما يفهمه كل عربي من معناه، وهو الذي يسميه بعض المتأخرين بالتأويل. وهو أكثر خفاء من النوع الأول. وباب التأويل الفاسد وغير المستساغ باب عريض دخل منه الزنادقة لهدم الإسلام، حيث حرفوا النصوص وصرفوها عن معانيها الحقيقية، وحملوها من

---

(١) ميزان الاعتدال: (٣ / ٣٧٢).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية: (ص ١٨٢).

المعاني ما يشتهون، وقد تقدم قول بشر المريسي: «ليس شيء أنقص لقولنا من القرآن، فأقروا به في الظاهر، ثم صرفوه بالتأويل».

قال ابن أبي العز الحنفي: «وبهذا تسلط المحرفون على النصوص، وقالوا: نحن نتأول ما يخالف قولنا، فسموا التحريف: تأويلاً، تزييناً له وزخرفة، ليُقبل. وقد ذمَّ الله الذين زخرفوا الباطل، قال الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١١٢﴾﴾ [الأنعام: ١١٢]. والعبرة للمعاني لا للألفاظ، فكم من باطل أقيم على دليل مزخرف عورض به دليل الحق»(١).

ومن أمثلة التحريف: تأويل المبتدعة لآيات الصفات، أو تأويل الشفاعة، والصراط، والميزان، وعذاب القبر.. ونحوها. وأسرف بعض القرامطة والباطنية ومن نحا نحوهم حينما جعلوا للقرآن ظاهراً وباطناً، فجعلوا الظاهر: قرآن العامة، والباطن: قرآن الخاصة.

قال ابن تيمية: «التأويل المذموم الباطل هو: تأويل أهل التحريف والبدع الذين يتأولونه على غير تأويله، ويدَّعون صرف اللفظ عن مدلوله إلى غير مدلوله بغير دليل يوجب ذلك»(٢).

وقال أيضاً: «هذا التأويل في كثير من المواضع ـ أو أكثرها وعامتها ـ من باب تحريف الكلم عن مواضعه، من جنس تأويلات القرامطة والباطنية، وهذا

---

(١) المرجع السابق: (ص ٢٣٢).

(٢) الفتاوى: (٣/ ٦٧).

هو التأويل الذي اتفق سلف الأمة وأئمتها على ذمِّه، وصاحوا بأهله من أقطار الأرض، ورموا في آثارهم بالشهب»[1].

وللإمام ابن القيم كلام متين جداً في خطورة التأويل، قال في مقدمته: «التأويل أصل خراب الدين والدنيا إنما هو من التأويل الذي لم يرده الله ورسوله بكلامه، ولا دل عليه أنه مراده، وهل اختلفت الأمم على أنبيائهم إلا بالتأويل..؟! وهل وقعت في الأمة فتنة كبيرة أو صغيرة إلا بالتأويل، فمن بابه دخل إليها..؟! وهل أريقت دماء المسلمين في الفتنة إلا بالتأويل..؟! وليس هذا مختصاً بدين الإسلام فقط، بل سائر أديان الرسل لم تزل على الاستقامة والسداد حتى دخلها التأويل، فدخل عليها من الفساد ما لا يعلمه إلا رب العباد..»[2].

النوع الثالث: تحريف الأدلة عن مواضعها:

هذا النوع من التحريف من الأنواع الخفية جداً، وقد يقع فيه كثير ممَّن يريد الخير وهو قليل البضاعة في العلم والفهم، كما إنَّه مدخل واسع لكثير من البدع، نسأل الله السلامة.

قال الإمام الشاطبي في شرح هذا النوع من التحريف: «يرد الدليل على مناط فيصرف عن ذلك المناط إلى أمر آخر موهماً أنَّ المناطين واحد. وهو من خفيات تحريف الكلم عن مواضعه، والعياذ بالله..».

---

(١) الفتاوى: (٤/ ٦٩).
(٢) إعلام الموقعين: (٤/ ٢٥٠).

ثم قال: «وبيان ذلك: أنَّ الدليل الشرعي إذا اقتضى أمراً في الجملة ممَّا يتعلق بالعبادات ـ مثلاً ـ فأتى به المكلف في الجملة، كذكر الله والدعاء والنوافل المستحبات وما أشبهها مما يعلم من الشارع فيها التوسعة، كان الدليل عاضداً لعلمه من جهتين: من جهة معناه، ومن جهة عمل السلف الصالح به.
فإن أتى المكلف في ذلك الأمر بكيفية مخصوصة، أو زمان مخصوص، أو مكان مخصوص، أو مقارنا لعبادة مخصوصة، والتزم ذلك بحيث صار متخيلاً أنَّ الكيفية، أو الزمان، أو المكان، مقصود شرعاً من غير أن يدلَّ الدليل عليه. كان الدليل بمعزل عن ذلك المعنى المستدل عليه».

ثم يذكر مثالاً على ذلك فيقول: «فإذا ندب الشرع مثلاً إلى ذكر الله فالتزم قوم الاجتماع عليه على لسان واحد وبصوت، أو في وقت معلوم مخصوص عن سائر الأوقات، لم يكن في ندب الشرع ما يدل على هذا التخصيص الملتزم، بل فيه ما يدل على خلافه؛ لأنّ التزام الأمور غير اللازمة شرعاً شأنها أن تفهم التشريع، وخصوصاً مع من يقتدى به في مجامع الناس كالمساجد. فإنها إذا ظهرت هذا الإظهار، ووضعت في المساجد كسائر الشعائر التي وضعها رسول الله ﷺ في المساجد وما أشبهها كالأذان وصلاة العيدين والاستسقاء والكسوف ـ فهم منها بلاشك أنها سنن، إذا لم تفهم منها الفرضية، فأحرى أن لا يتناولها الدليل المستدَلُّ به، فصارت من هذه الجهة بدعاً محدثة بذلك»[1].

---

(١) الاعتصام: (١/٢٤٩).

سادساً: استدلالهم بالنصوص للاعتضاد لا للاعتماد:

كثير من المبتدعة لا يُعظمون النصوص الشرعية، ولا يحرصون على تتبعها، ولا يبنون عليها اعتقاداتهم واجتهاداتهم، ولا يستدلون بها، إلا إذا رأوا منها شيئاً يوافق أهواءهم، فالنصوص عندهم تابعة للهوى. ويشير ابن تيمية إلى ذلك بقوله: «.. وغالب أهل البدع... يرون أنَّ الرسول لو قال بخلاف مقالتهم لما اتبعوه، كما يحكى عن عمرو بن عبيد في حديث الصادق المصدوق، وإنما يدفعون عن نفوسهم الحجَّة: إما برد النقل، وإما بتأويل المنقول. فيطعنون تارة في الإسناد، وتارة في المتن، وإلا فهم ليسوا متبعين ولا مؤتمين بحقيقة السنة التي جاء بها الرسول، بل ولا بحقيقة القرآن»[1].

وقال أيضاً: «إنَّ السلف كان اعتصامهم بالقرآن والإيمان، فلمَّا حدث في الأمة ما حدث من التفرق والاختلاف صار أهل التفرق والاختلاف شيعاً. صار هؤلاء عمدتهم في الباطن ليست على القرآن والإيمان، ولكن على أصول ابتدعها شيوخهم، عليها يعتمدون في التوحيد والصفات والقدر والإيمان بالرسول وغير ذلك. ثم ما ظنوا أنَّه يوافقها من القرآن احتجوا به، وما خالفها تأولوه، فلهذا تجدهم إذا احتجوا بالقرآن والحديث لم يعتنوا بتحرير دلالتهما، ولم يستقصوا ما في القرآن من ذلك المعنى. إذ كان اعتمادهم في نفس الأمر على غير ذلك. والآيات التي تخالفهم يشرعون في تأويلها شروع من قصد ردّها كيف أمكن، ليس مقصوده أن يفهم مراد الرسول، بل أن يدفع منازعه

---

(١) الفتاوى: (١٩/ ٧٣).

عن الاحتجاج بها»[1].

وقال في موضع آخر: «وأهل البدع سلكوا طريقاً آخر ابتدعوها اعتمدوا عليها، ولايذكرون الحديث، بل ولا القرآن في أصولهم إلا للاعتضاد لا للاعتماد»[2].

وبيّن أنَّ: «المتفلسفة والمتكلمين الذين يجادلون بشبهات القــرآن مع أنهــم في الحقيقــة منسلخون من آيات الله، وإنما احتجاجهم به دفعاً للخصم، لا اهتداءً به واعتماداً عليه، ولهذا قال: (وجدل منافق بالقرآن). فإن السنة والإجماع تدفع شبهته»[3].

وذكر ابن القيم أن المتعصبة: «نظروا في السنة فما وافق أقوالهم منها قبلوه، وما خالفها: تحيلوا في رده أو رد دلالته، وإذا جاء نظير ذلك أو أضعف منه سنداً ودلالة، وكان يوافق قولهم: قبلوه، ولم يستجيزوا رده، واعترضوا به على منازعيهم، وأشاحوا وقرروا الاحتجاج بذلك السند ودلالته، فإذا جاء ذلك السند بعينه أو أقوى منه، ودلالته كدلالة ذلك، أو أقوى منه في خلاف قولهم: دفعوه ولم يقبلوه!»[4].

وقال الشاطبي: «.. سمي أهل البدع أهل الأهواء، لأنهم اتبعوا أهواءهم، فلم يأخذوا الأدلة الشرعية مأخذ الافتقار إليها، والتعويل عليها، حتى يصدروا

---

(١) المرجع السابق: (١٣/٥٨ - ٥٩).
(٢) منهاج السنة النبوية: (٧/٣٧).
(٣) مجموع الفتاوى: (١٠/٣٥٥).
(٤) إعلام الموقعين: (١/٧٦).

عنها، بل قدموا أهواءهم واعتمدوا على آرائهم، ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظوراً فيها من وراء ذلك. وأكثر هؤلاء هم أهل التحسين والتقبيح، ومن مال إلى الفلاسفة وغيرهم.

ويدخل في غمارهم من كان منهم يخشى[1] السلاطين لنيل ما عندهم، أو طلبا للرياسة، فلابد أن يميل مع الناس بهواهم، ويتأول عليهم فيما أرادوا!»[2].

وقال ابن أبي العز: «كل فريق من أرباب البدع يعرض النصوص على بدعته، وما ظنه معقولاً، فما وافقه قال: إنه محكم، وقبله واحتج به. وما خالفه قال: إنَّه متشابه، ثم رده، وسمى رده تفويضاً، أو حرفه، وسمى تحريفه تأويلا، فلذلك اشتد إنكار أهل السنة عليهم»[3].

سابعاً: ردّ حديث الآحاد:

لعلَّ أول من ردّ حديث الآحاد جملة في العقائد والأحكام هم: الخوارج، ثم تبعهم المعتزلة، بحجة أنها أحاديث ظنية الثبوت لا تفيد العلم اليقيني!.

ثم تبنى هذا المذهب جمع من المتكلمين الذين اعتمدوا حديث الآحاد في الأحكام وردوها في العقائد. وانتشر هذا المذهب انتشاراً شديداً عند المتأخرين حتى ظنه من لا تحقيق عنده من المعاصرين: أنه مذهب الأئمة الأربعة وجمهور

---

(١) هكذا في الأصل المطبوع، ولعل الصواب: يغشى.

(٢) الاعتصام: (٢/١٧٦).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية: (ص ٣٩٩).

العلماء[١]. وبسبب هذا رُدَّت عقائد كثيرة جداً ثبتت عن النبي ﷺ في أحاديث صحيحة. واستغلَّ هذا المذهب قوم من الجهلة وأهل الأهواء والزنادقة في ردِّ كثير من دلائل النصوص الشرعية المحكمة، بحجَّة أنها لم ترد وروداً قطعياً، بل إنَّ بعضهم ردَّ الأحاديث المتواترة القطعية بحجة أن تواترها لم يثبت عنده، حتى أصبح ذلك سلماً للزنادقة والعابثين، ومخرجاً لهم في ردِّ كل حديث جاء مخالفاً لأصولهم وما عليه أهواؤهم.

وقد ردَّ هذه الفرية في وقتٍ مبكر جمع من أهل العلم وأئمة السنة، وبينوا مخالفتها للدلالة الشرعية و العقلية وإجماع الأمة. ولعلَّ من أوائل من بسط الرد على المبتدعة في هذا الباب: الإمام الشافعي في كتابيه الجليلين: «الرسالة»، و«الأم»[٢]. ثم تبعه جمع من الأئمة على رأسهم الإمام البخاري، حيث أفرد كتاباً مستقلاً في صحيحه، سماه: «أخبار الآحاد» ذكر فيه عدداً من الأحاديث التي تدل على وجوب العمل بحديث الآحاد في العقائد والأحكام، وجعله بين يدي كتاب: «الاعتصام بالكتاب والسنة». ثم تتابع العلماء في تفصيل هذه المسألة، ويلخص ابن عبدالبر القرطبي مذهب الأئمة أهل الفقه والأثر بقوله: «وكلهم يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات، ويعادي ويوالي عليها، ويجعلها شرعاً وديناً في معتقده، وعلى ذلك جماعة أهل السنة»[٣].

---

(١) انظر مثلاً: الإسلام عقيدة وشريعة للشيخ شلتوت: (ص ٧٤، ٧٥)، وأصول الفقة لبدران أبو العينين: (ص ٨٧).

(٢) انظر: الرسالة: (ص ٩٦٣ - ١٧٤). والأم: (٧/٤٥٢ - ٢٦٢).

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: (١/٨).

وقال النووي: «ذهبت القدرية، والرافضة، وبعض أهل الظاهر: إلى أنه لا يجب العمل بخبر الواحد، ثم منهم من يقول: منع من العمل به دليل العقل، ومنهم من يقول: منع دليل الشرع».

ثم قال: «والذي عليه جماهير المسلمين من الصحابة والتابعين، فمن بعدهم من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول: أن خبر الواحد الثقة حجة من حجج الشرع، يجب العمل بها»[1].

وقال ابن أبي العز الحنفي: «وخبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول، عملاً به وتصديقاً له يفيد العلم اليقيني عند جماهير الأمة، وهو أحد قسمي المتواتر. ولم يكن بين سلف الأمة في ذلك نزاع»[2].

ثامناً: القدح في الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ وهجر منهج السلف الصالح:

تقدم في الباب الأول بيان عظيم منزلة الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ وأن فهم دلائل الكتاب والسنة إنَّما يؤخذ عنهم، فهم أعلم الناس بمراد الله ـ تعالى ـ ومراد رسوله ﷺ، وكلُّ علم من علوم الشرع يؤخذ من غير طريقهم، أو بخلاف منهجهم فهو ضلال وانحراف، وصدقَ عمران بن حصين ـ رضي الله عنه ـ إذ يقول: «يا قوم، خذوا عنا، فإنكم والله إن لا تفعلوا لتضلُنَّ»[3].

وأكثر المبتدعة انحرفوا في شأن الصحابة انحرافاً واضحاً، ولم يعتمدوا

---

(١) شرح صحيح مسلم: (١/ ١٣١).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية: (ص: ٣٩٩، ٤٠٠).

(٣) الكفاية في علم الرواية: (ص: ١٥).

منهجهم، ولم يسيروا سيرتهم، ومنهم من قدح فيهم وكذبهم وافترى عليهم، ومنهم من كفرهم واتهمهم بالنفاق والعياذ بالله!!.

وأول من وقع في هذا الانحراف هم الخوارج والرافضة، ثم تبعهم المعتزلة والجهمية، وسائر المبتدعة. ولهذا قال أبو حاتم الرازي: «علامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر»[1].

وقال الأوزاعي: «ما ابتدع رجل إلا غلَّ صدره على المسلمين»[2].

ومن أمثلة جرأة المبتدعة ووقوعهم في الصحابة:

قال عمرو بن عبيد: «لو شهد عندي علي وطلحة والزبير وعثمان، على شراك نعل ما أجزتُ شهادتهم!!»[3].

ولـمَّا قال له يحيى: كيف حديث الحسن عن سمرة في السكتتين؟ فقال: «ما تصنع بسمرة؟ قبَّح الله سمرة!!»[4].

وقال أيضاً: «كان ابن عمر حشوياً!»[5].

وتتبُّع مخازي المبتدعة في هذا الباب أمر يطول ذكره، وأشدهم غلواً فيه: الرافضة، قال ابن تيمية: «ثم إن الرافضة ـ أو أكثرهم ـ لفرط جهلهم وضلالهم يقولون: إنهم ـ يعني: أبا بكر وعمر ـ ومن اتبعهم كانوا كفاراً مرتدين، وإن

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: (١/ ١٧٩).
(٢) تاريخ الإسلام: (١٤١ ـ ١٦٠).
(٣) الاعتصام: (١/ ١١٩).
(٤) المرجع السابق. وقال الشاطبي بعدها: «بل قبح الله عمراً بن عبيد».
(٥) درء تعارض العقل والنقل: (٧/ ٣٥١).

اليهود والنصـارى خير منهم؛ لأنَّ الكافر الأصلي خير من المرتد! وقد رأيت هذا في عدة من كتبهم، وهذا القول من أعظم الأقوال افتراءً على أولياء الله المتقين، وحزب الله المفلحين، وجند الله الغالبين»[1].

وقد بيَّن السلف الصالح أن حقيقة الطعن في الصحابة هي: الطعن في الدين، ولهذا قال الإمام أحمد: «إذا رأيت رجلاً يذكر أحداً من الصحابة بسوء: فاتهمه على الإسلام»[2].

وقال أبو زرعة: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنَّه زنديق، وذلك أنَّ الرسول ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنَّما أدى إلينا هذا القرآن والسنة أصحاب رسول الله ﷺ وإنَّما يريدون أن يجرحوا شهودنا، ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أوْلى، وهم زنادقة»[3].

وقال ابن تيمية: «أول هذه الأمة هم الذين قاموا بالدين تصديقاً وعلماً، وعملاً وتبليغاً، فالطعن فيهم طعن في الدين، موجب للإعراض عما بعث الله به النبيين. وهذا كان مقصود أول من أظهر بدعة التشيع، فإنَّما كان قصده الصد عن سبيل الله، وإبطال ما جاءت به الرسل عن الله»[4].

وهجر منهج الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ، وعدم الاهتداء بهديهم، أدى إلى تخبط المبتدعة تخبطاً شديداً، وكلما ابتعد المرء عن منهج الصحابة علماً

---

(١) منهاج السنة النبوية: (٧ / ٤٧٥).

(٢) البداية والنهاية: (٨ / ١٣٩).

(٣) الكفاية في علم الرواية: (ص ٩٧).

(٤) منهاج السنة النبوية: (١ / ١٨).

وعملاً ازداد انحرافه وجهله، وكثــر ضلاله وبعده عن منهاج النبوة. ألم ترَ إلى الخوارج حينما ضلوا وحاربوا المسلمين، ذهب إليهم عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - وناظرهم، وردَّ على شبهاتهم، رجع معه أكثر القوم وعصمهم الله مــن الفتنة، ومن أعرض عنه ولم يسمع مشورته ضل وانتكس، والعياذ بالله..؟!(١). فالخير كل الخير إنما هو في تتبع آثارهم والاقتداء بسننهم.

والإعراض عن منهج الصحابة - رضي الله عنهم - والسلف الصالح، يؤدي بلا شك إلى التخبط في فهم النصوص، وهجر مقاصدها ودلائلها. قال ابن تيمية: «وقد عدلت المرجئة في هذا الأصل عن بيان الكتاب والسنة، وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان، واعتمدوا على رأيهم، وعلى ما تأولوه بفهمهم اللغة، وهذه طريقة أهل البدع، ولهذا كان الإمام أحمد يقول: أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس.

ولهذا تجد المعتزلة والرافضة وغيرهم من أهل البدع، يفسرون القرآن برأيهم، ومعقولهم، وما تأولوه من اللغة. ولهذا تجدهم لا يعتمدون على أحاديث النبي ﷺ، والصحابة، والتابعين، وأئمة المسلمين. فلا يعتمدون لا على السنة، ولا على إجماع السلف وآثارهم، وإنما يعتمدون على العقل واللغة، وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة والحديث وآثار السلف. وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التي وضعتها رؤوسهم. وهذه طريقة الملاحدة أيضاً، إنما يأخذون ما في كتب الفلسفة،

---

(١) القصة أخرجها: عبد الرزاق: (١٠/١٥٧ - ١٦٠)، وأحمد: (١/ ٣٤٢)، والحاكم (٢/١٥٠ - ١٥٢) وإسنادها صحيح كما قال شيخ الاسلام ابن تيمية في منهاج السنة النبوية: (٨/ ٥٣٣).

وكتب الأدب واللغة. وأما كتب القرآن والحديث والآثار فلا يلتفتون إليها..»[1].

تاسعاً: اتباع المتشابهات:

وصف الله تعالى المبتدعة أهل الزيغ في قوله: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ...﴾ الآية .[آل عمران: ٧].

وروت عائشة ـ رضي الله عنها ـ: أنَّ رسول الله ﷺ تلا هذه الآية، ثم قال: «فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه، فأولئك الذين سمَّى الله، فاحذروهم»[2].

وقال الطبري: «هذا الآية وإن كانت نزلت فيمن ذكرنا أنها نزلت فيه من أهل الشرك، فإنّه معني بها كل مبتدع في دين الله بدعة، فمال قلبه إليها، تأويلاً منه لبعض متشابه آي القرآن، ثم حاج وجادل به أهل الحق، وعدل عن الواضح من أدلة آيه المحكمات، إرادة منه بذلك اللبس على أهل الحق من المؤمنين، وطلباً لعلم تأويل ما تشابه عليه من ذلك كائناً من كان، وأي أصناف البدعة كان، من أهل النصرانية كان، أو اليهودية، أو المجوسية، أو كان سبئياً، أو حرورياً، أو قدرياً، أو جهمياً»[3].

---

(١) الفتاوى: (٧/١١٩).

(٢) أخرجه: البخاري في التفسير: (٨/٩٠٢) (٧٤٥٤) ومسلم في العلم: (٤/٣٥٠٢، ٥٦٦٢).

(٣) تفسير الطبري: (٣/١٨١).

وقال في تفسير المتشابه: «ما تشابهت ألفاظه وتصرَّفت معانيه بوجوه التأويلات، ليحققوا بادعائهم الأباطيل من التأويلات في ذلك ما هم عليه من الضلالة والزيغ عن محجة الحق، تلبيساً منهم بذلك على من ضعفت معرفته بوجوه تأويل ذلك، وتصاريف معانيه»[1].

وقد ذكر الإمام ابن القيم: أن الذين يتمسكون بالمتشابه في ردِّ المحكم، لهم طريقان في ردِّ السنن:

«أحدهما: ردها بالمتشابه من القرآن أو من السنن.

الثاني: جعلهم المحكم متشابهاً ليعطلوا دلالته.

وأما طريقة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث كالشافعي والإمام أحمد ومالك وأبي حنيفة وأبي يوسف والبخاري وإسحاق، فعكس هذا الطريق، وهي: «أنهم يردون المتشابه إلى المحكم، ويأخذون من المحكم ما يفسر لهم المتشابه ويبينه لهم، فتتفق دلالته مع دلالة المحكم، وتوافق النصوص بعضها بعضاً، فإن كلها من عند الله، وماكان من عند الله فلا اختلاف فيه ولا تناقض، وإنما الاختلاف والتناقض فيما كان من عند غيره». ثم ذكر ابن القيم ثمانية عشر مثالاً لرد المبتدعة للمحكمات وتتبعهم للمتشابهات[2].

وقال السعدي: «فالذين في قلوبهم مرض وزيغ، وانحراف لسوء قصدهم: يتبعون المتشابه منه. فيستدلون به على مقالاتهم الباطلة، وآرائهم الزائفة طلباً للفتنة، وتحريفاً لكتابه، وتأويلاً له على مشاربهم ومذاهبهم ليضلوا

---

(١) المرجع السابق.

(٢) إعلام الموقعين: (٢/٢٩٤).

ويضلوا. وأما أهل العلم الراسخون فيه الذين وصل العلم واليقين إلى أفئدتهم فأثمر لهم العمل والمعارف، فيعلمون أنَّ القرآن كله من عند الله، وأنَّه كله حق محكمه ومتشابهه، وأنَّ الحق لا يتناقض ولا يختلف، فلعلمهم أنَّ المحكمات معناها في غاية الصراحة والبيان يردون إليها المشتبه الذي تحصل فيه الحيرة لناقص العلم وناقص المعرفة، فيردون المتشابه إلى المحكم فيعود كله محكماً»[١].

صفات متبعي المتشابهات:

ذكر العلماء أنَّ لمتبعي المتشابهات صفات يتميزون بها، ومنها:

الصفة الأولى: ضربهم للنصوص بعضها ببعض:

زعم بعض المبتدعة أنَّ النصوص الشرعية قد تتعارض وتتخالف، وذكروا أمثلة كثيرة في هذا الباب. ولكن علماء السنة الأثبات ردّوا باطلهم وبيَّنوا جهلهم وتناقضهم[٢]. وقد قال رسول الله ﷺ لما رأى قوماً يتمارون في آية من القرآن: «مهلاً يا قوم، بهذا أهلكت الأمم من قبلكم، باختلافهم على أنبيائهم، وضربهم الكتب بعضها ببعض، إنَّ القرآن لم ينزل يكذب بعضه بعضاً، بل يصدق بعضه بعضاً، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردُّوه إلى عالمه»[٣].

---

(١) تفسير السعدي: (١/٣٥٧).

(٢) انظر: كتاب تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة: (ص ٤٥ ومابعدها).

(٣) أخرجه: أحمد وغيره بألفاظ متعددة (٢/١٨١)، وهو حديث صحيح.

الصفة الثانية: هجر النصوص الواضحة البينة واتباع النصوص المُشْكِلة:

درج المبتدعة على هجر النصوص البينة الدلالة، وتتبع النصوص المشكلة، ولهذا بيَّن الشاطبي صفة الدليل الذي يُعتمد عليه عند الاستدلال، فقال: «وقد علم العلماء أنَّ كل دليل فيه اشتباه وإشكال ليس بدليل في الحقيقة، حتى يتبيَّن معناه و يظهر المراد منه، ويشترط في ذلك ألاَّ يعارضه أصل قطعي. فإذا لم يظهر معناه لإجمال أو اشتراك أو عارضه قطعي كظهور تشبيه، فليس بدليل؛ لأنَّ حقيقة الدليل أن يكون ظاهراً في نفسه، ودالاً على غيره، وإلا احتيج إلى دليل، فإن دلَّ الدليل على عدم صحته فأحرى ألا يكون دليلاً. ولا يمكن أن تعارض الفروع الجزئية الأصول الكلية؛ لأنَّ الفروع الجزئية إن لم تقتضِ عملاً فهي محل التوقف، وإن اقتضت عملاً فالرجوع إلى الأصول هو الصراط المستقيم، ويتناول الجزئيات حتى إلى الكليات، فمن عكس الأمر حاول شططاً ودخل في حكم الذم، لأنَّ متبع الشبهات مذموم، فكيف يعتد بالمتشابهات دليلاً؟ أو يبنى عليها حكم من الأحكام؟ وإذا لم تكن دليلاً في نفس الأمر فجعلها بدعة محدثة هو الحق»[1].

الصفة الثالثة: اتباع الهوى:

الابتداع واتباع الهوى أمران متلازمان لا ينفكان عن بعضهما غالباً، ولهذا سمي المبتدعة بأهل الأهواء. وقد قال الشاطبي في تفسير الآية الآنفة الذكر: «وكذلك ذكر في أهل الزيغ أنهم يتبعون المتشابه ابتغاء الفتنة؛ فهم يطلبون به

---

(١) الاعتصام: (١/٢٣٩، ٢٤٠).

أهواءهم لحصول الفتنة، فليس في نظرهم إذاً في الدليل نظر المستبصر حتى يكون هواه تحت حكمه، بل نظر من حكم بالهوى، ثم أتى بالدليل كالشاهد له، ولم يذكر مثل ذلك في الراسخين، فهم إذاً بضد هؤلاء؛ حيث وقفوا في المتشابه فلم يحكموا فيه ولا عليه سوى التسليم. وهذا المعنى خاص بمن طلب الحق من الأدلة، لا يدخل فيه من طلب في الأدلة ما يُصحِّحُ هواه السابق»[1].

الصفة الرابعة: تتبع الغرائب والأغلوطات:

روي من حديث معاوية ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ﷺ: «نهى عن الغلوطات»[2].

وقد درج بعض المبتدعة على تتبع الغرائب، والاشتغال بالأغلوطات، ليشغبوا بها على علماء الأمة؛ فتراهم يحرصون على إثارة الشبهات، والتشكيك في المسلَّمات. ولهذا قال الحسن البصري: «شرار عباد الله: ينتقّون شواذ المسائل يعمون بها عباد الله»[3].

قال الإمام الخطابي في معنى الحديث المذكور آنفاً: «المعنى: أنَّه نهى أن يعترض العلماء بصعاب المسائل التي يكثر فيها الغلط، ليستزلوا بها ويُستسقط رأيهم فيها. وفيه كراهية التعمق والتكلف فيما لا حاجة للإنسان إليه من المسألة، ووجوب التوقف عما لا علم للمسئول به»[4].

---

(١) المرجع السابق: (١/ ٢٢١).

(٢) أخرجه: أحمد (٥/ ٤٣٥). وأبو داود في العلم: (٤/ ٦٥). وإسناده ضعيف.

(٣) أخرجه: البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى: (ص ٢٣٠) والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه: (١/ ١١).

(٤) معالم السنن: (٤/ ١٨٦).

ويزداد الفساد، ويعظم الشرر، إذا كانت الغلوطات في القضايا العظمى، في أبواب الاعتقاد أو العمل.

الصفة الخامسة: الجدال بالباطل:

وصف الله - تعالى - أهل الأهواء بقوله: ﴿وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ﴾ [غافر: ٥]. وقال - تعالى -: ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ﴾ [غافر: ٣٥].

والاشتغال بالجدل والقيل والقال باب عريض من أبواب الزيغ والانحراف، وقد ذكر الخطيب البغدادي أن للجدل المذموم وجهين:

أحدهما: الجدال بغير حجة.

والثاني: الجدال بالشغب والتمويه نصرة للباطل بعد ظهور الحق وبيانه[١].

وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ما ضلَّ قوم بعد هدى أتاهم، إلا أوتوا الجدل»[٢].

ولهذا تواتر تحذير السلف الصالح من الجدل المذموم والخوض في المسائل المشكلة بلا علم، ومن ذلك:

قال عمر بن عبد العزيز: «من جعل دينه عرضاً للخصومات أكثر الشك،

---

(١) الفقيه والمتفقه: (١/ ٢٣٣).

(٢) أخرجه: أحمد: (٥/ ٢٥٢، ٢٥٦) والترمذي في التفسير: (٥/ ٣٧٨) وابن ماجة في المقدمة: (١/ ١٩). وإسناده صحيح.

أو قال: يكثر التحول»[1].

وقال مالك بن أنس: «الجدال في الدين ينشئ المراء، ويذهب بنور العلم من القلب، ويقسّي، ويورث الضغائن»[2].

عاشراً: جهلهم باللغة العربية:

تقدّم في الباب الأول بيان أهمية اللغة العربية، وأنها من الأدوات المهمة التي تفهم بها دلائل الكتاب والسنة. وقد قصَّر المبتدعة في ذلك وأهملوا لغة القرآن، وغلبت عليهم العجمة، فتأولوا القرآن على غير تأويله.

قال الشاطبي في بيان مأخذ المبتدعة في الاستدلال: «ومنها تخرصهم على الكلام في القرآن والسنَّة العربيين، مع العزوف عن علم العربية الذي يفهم به عن الله ورسوله، فيفتاتون على الشريعة بما فهموا، ويدينون به، ويخالفون الراسخين في العلم، وإنَّما دخلوا في ذلك من جهة تحسين الظن بأنفسهم، واعتقادهم أنهم من أهل الاجتهاد والاستنباط، وليسوا كذلك».

ثم ذكر بعض الأمثلة التي تدل على فرط جهلهم بالعربية، فقال: «كما حكي عن بعضهم أنه سئل عن قول الله – تعالى –: ﴿رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ﴾ [آل عمران: ١١٧] فقال: هذا الصرصر، يعني صرار الليل. وعن النظام أنَّه كان يقول: إذا آلى المرء بغير اسم الله لم كن مولياً، قال: لأن الإيلاء مشتق من اسم

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة: (١/ ١٢٧).

(٢) ترتيب المدارك: (١/ ١٧٠).

الله. وقال بعضهم في قول الله تعالى: ﴿وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ﴾ [طه: ١٢١]: لكثرة أكله من الشجرة، يذهبون إلى قول العرب غَوِيَ الفصيل: إذا أكثر من اللبن حتى بشم، ولا يقال فيه غَوَى، وإنما غوى من الغي...»[١].

والعجيب أنَّ من كان عالماً باللغة من المبتدعة، فإنَّه قد يُحرِّف قواعد اللغة وما تعارف عليه العرب، من أجل أن يوافق مذهبه الباطل، وإليك هذين المثالين:

المثال الأول: إنكار رؤية الله تعالى في الجنة.

في تفسير قول الله – تعالى –: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَن تَرَانِي وَلَٰكِنِ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي..﴾ الآية [الأعراف: ١٤٣] زعم المعتزلة أن: (لن) تفيد نفي المستقبل[٢]. يعني: لن تراني في الدنيا، ولن تراني في الآخرة! وهذا مخالف لقواعد اللغة، فلن عند العرب لا تفيد النفي المؤبد، ودليل ذلك قول الله – تعالى –: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾ [يوسف: ٨٠] وقوله – تعالى –: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾

---

(١) الاعتصام: (١/٢٣٧). وقال ابن الأنباري: «وقد غلط بعض المفسرين، فقال: معنى غوى: أكثر مما أكل من الشجر حتى بشم، كما يقال: غوى الفصيل: إذا أكثر من لبن أمه فبشم فكاد يهلك، وهذا خطأ من وجهين:
أحدهما: أنه لا يقال من البشم: غَوَى يَغوي، وإنما يقال: غَوِيَ يَغْوَى.
والثاني: أن قوله تعالى: (فلما ذاقا الشجرة) [الأعراف: ٢٢] يدل على أنهما لم يكثرا، ولم تتأخر عنهما العقوبة حتى يصلا إلى الإكثار». زاد المسير: (٥/٢٤٢–٢٤٣).

(٢) انظر: الكشاف للزمخشري: (٢/١٣٣).

[مريم: ٢٦]. ولهذا قال ابن مالك في ألفيته:

ومن رأى النفي بلن مؤبدا   فقوله اردد وسواه فاعضدا[(١)]

وقال الخازن في تفسيره: «وقد تمسك من نفي الرؤية من أهل البدع والخوارج والمعتزلة وبعض المرجئة بظاهر هذه الآية، وهو قوله تعالى: ﴿لَن تَرَانِي﴾، قالوا: (لن) تكون للتأبيد والدوام، ولا حجة لهم في ذلك ولا دليل، ولا يشهد لهم في ذلك كتاب ولا سنة. وما قالوه في أن (لن) تكون للتأبيد خطأ بيِّن، ودعوى على أهل اللغة، إذ ليس يشهد لما قالوه نص عن أهل اللغة العربية، ولم يقل به أحد منهم. ويدل على صحة ذلك قوله تعالى في صفة اليهود: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥]، مع أنهم يتمنون الموت يوم القيامة، يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، وقوله: ﴿يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ ﴿٢٧﴾﴾ [الحاقة: ٢٧].

فإن قالوا: إن (لن) معناها تأكيد النفي، كـ (لا) التي تنفي المستقبل، قلنا: إن صح هذا التأويل فيكون معنى: لن تراني: محمولاً على الدنيا، أي: لن تراني في الدنيا، جمعاً بين دلائل الكتاب والسنة، فإنه قد ثبت في الحديث الصحيح: أن المؤمنين يرون ربهم - عز وجل - يوم القيامة في الدار الآخرة...»[(٢)].

---

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية: (٢٠٧، ٢٠٨).

(٢) تفسير الخازن: (٢/ ٢٣٢).

المثال الثاني: تأويل الاستواء بالاستيلاء:

في تفسير قول الله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] زعم بعض المبتدعة: أنَّ الاستواء في اللغة: بمعنى الاستيلاء، وأوَّلوا النصوص المتواترة في إثبات علوِّ الله تعالى على خلقه، وردوا إجماع الأمة، قال القاضي عبدالجبار المعتزلي: «الاستواء ههنا بمعنى: الاستيلاء والقهر والغلبة، وذلك مشهور في اللغة. قال الشاعر:

قد استوى بشر على العراق　　من غير سيف أو دمٍ مهراق»(١)

وقد ردّ أهل السنَّة هذا الافتراء وبيَّنوا بطلانه ومخالفته لقواعد الشرع وقواعد اللغة(٢).

---

(١) شرح الأصول الخمسة: (ص: ٢٢٦).

(٢) انظر مثلاً: مختصر الصواعق المرسلة: (ص: ٣١٥ – ٣٢٨).

الأصل الثالث

ابتداع أصول جديدة للاستدلال والتلقي

بعد أن تجرأ المبتدعة في ردِّ النصوص، وعبثوا في الأصول الشرعية للاستدلال: وضعوا أصولاً بدعية جديدة للاستدلال، إمَّا بديلة عن الأصول الشرعية، وإمَّا مزاحمة لها. ومن هذه الأصول:

أولاً: تقليد الأئمة والشيوخ:

تعظيم الآباء والشيوخ آفة قديمة اعترض بها المشركون على النبي ﷺ، وزعموا أنَّ أشياخهم وعظماءهم أوْلى بالوحي من النبي ﷺ، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴿٣١﴾﴾ [الزخرف: ٣١].

ولمَّا عرض عليهم النبي ﷺ الحق بالحجة القاطعة والبرهان الساطع، اعترضوا عليه بآبائهم: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣]. فكان تعظيمهم لآبائهم مانعاً لهم من معرفة الحق، ووزنه بالبراهين والموازين المستقيمة.

وقال الله تعالى مبيناً حال المشركين: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٠٤﴾﴾ [المائدة: ١٠٤].

قال ابن كثير في تفسيره لهذا الآية: «أي: إذا دعوا إلى الله وشرعه وما أوجبه وترك ما حرمه، قالوا: يكفينا ما وجدنا عليه الآباء والأجداد من الطرائق والمسالك، قال الله - تعالى -: ﴿أَوَ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلا يَهْتَدُونَ﴾ [المائدة: ١٠٤]. أي: لا يفهمون حقاً، ولا يعرفونه، ولا يهتدون إليه، فكيف يتبعونهم والحالة هذه؟! لا يتبعهم إلا من هو أجهل منهم وأضل سبيلاً»(١).

وقد تشابه المبتدعة مع المشركين هذه الصفة في تعظيم الشيوخ، وغلا فيها بعضهم غلواً شديداً، أخرجهم عن جادة الصراط المستقيم، ولهذا قال ابن تيمية: «من أوجب طاعة أحد غير رسول الله ﷺ، في كل ما يأمر به، وأوجب تصديقه في كل ما يخبر به، وأثبت عصمته، أو حفظه في كل ما يأمر به ويخبر من الدين، فقد جعل فيه من المكافأة لرسول الله ﷺ، والمضاهاة له في خصائص الرسالة بحسب ذلك، سواء جعل ذلك المضاهي لرسول الله ﷺ، بعض الصحابة، أو بعض القرابة، أو بعض الأئمة والمشائخ، أو الأمراء من الملوك وغيرهم..»(٢).

أبرز المنحرفين في هذا الباب:

انحرف في هذا الباب طوائف عديدة، من أبرزها:

أ - الرافضة الإمامية: الذين زعموا لأئمتهم العصمة المطلقة كعصمة النبي ﷺ ولهذا فهم: «لا يعتمدون على القرآن ولا على الحديث ولا على

(١) تفسير القرآن العظيم: (٢/١٠٨، ١٠٩).

(٢) رسالة في التوبة ضمن جامع الرسائل: (١/٢٧٣).

الإجماع، إلا لكون المعصوم منهم، ولا على القياس وإن كان واضحاً جلياً»[1]. و «صاروا لذلك لا ينظرون في دليل ولا تعليل»[2].

ب ـ الصوفية الباطنية: الذين عظموا الأولياء والأقطاب، وسلموا لهم بكل ما يقولون، بل زعم بعضهم أنَّ الأولياء أفضل من الرسل، وقال قائلهم:

مقام النبـــوة في برزخ   فويق الرسول ودون الولي!![3]

وبعض الباطنية: «يدَّعون أنهم أعلم بالله من المرسلين، وأنَّ الرسل إنما تستفيد معرفة الله من مشكاتهم، ويفسرون القرآن بما يوافق باطنهم الباطل..»[4].

ج ـ الفلاسفة الباطنية: «الذين عظموا فلاسفة اليونان كأرسطو وأمثاله، وقلدوهم في منطقهم، وعارضوا الكتاب والسنة بأقوالهم. والعجيب أنهم ينهون العامة عن تقليد الرسل، ومع ذلك فهم يُقلدون رؤوسهم»[5].

د ـ جهلة مقلدة الأئمة الأربعة: الذين عظموا الأئمة المتبوعين، وجعلوا أقوالهم هي المعيار في القبول والرد، وقدَّموها على الكتاب والسنة، حيث قال الكرخي: «كل آية تخالف ما عليه أصحابنا فهي مؤولة أو منسوخة، وكل حديث كذلك فمؤول أو منسوخ»[6].

---

(١) منهاج السنة النبوية: (١/ ٦٩).

(٢) المرجع السابق: (٦/ ٣٨١). وانظر: الفتاوى: (١٣/ ٢٠٩).

(٣) انظر: الفتاوى: (٢/ ٢١٩ ـ ٢٢٢). و الصفدية (١/ ٢٥٠ ـ ٢٥٥).

(٤) الفتاوى: (١٣/ ٢٣٩). وانظر: الاعتصام: (١/ ٢٥٨، ٢٥٩).

(٥) الفتاوى: (٥/ ٢٨٩).

(٦) الرسالة في أصول الحنفية: (ص: ١٦٩، ١٧٠).

وقد نهى السلف وأئمة السنة عن التقليد الأعمى مطلقاً، وذموا المقلدة الذين يهجرون النصوص الشرعية، ويعارضونها بأقوال أئمتهم، ولهذا قال الشافعي: «أجمع الناس على أنَّ من استبانت له سنة عن رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس»[1].

وشدَّد ابن تيمية على هذه المسألة بقوله: «معارضة أقوال الأنبياء بآراء الرجال، وتقديم ذلك عليها هو من فعل المكذبين للرسل، بل هو جماع كل كفر»[2].

وللعز بن عبد السلام كلام متين جامع في هذا الباب، قال فيه: «ومن العجب أن الفقهاء المقلِّدين يقف أحدهم على ضعف مأخذ إمامه، بحيث لا يجد لضعفه مدفعاً، ومع هذا يقلِّده فيه، ويترك الكتاب والسنة والأقيسة الصحيحة لمذهبه، جموداً على تقليد إمامه، بل يتحيَّل لدفع ظواهر الكتاب والسنة، ويتأولهما بالتأويلات البعيدة الباطلة، نضالاً عن مقلده.

وقد رأيناهم يجتمعون في المجالس، فإذا ذكر لأحدهم في خلاف ما وطَّن نفسه عليه، تعجب غاية العجب - من غير استرواح إلى دليل، بل لما ألفه من تقليد إمامه، حتى ظنَّ أنَّ الحق منحصر في مذهب إمامه - أولى من تعجبه من مذهب غيره.

فالبحث مع هؤلاء ضائع، مفْضٍ إلى التقاطع والتدابر، من غير فائدة يجديها، وما رأيت أحداً رجع عن مذهب إمامه إذا ظهر له الحق في غيره، بل

---

(١) إعلام الموقعين: (٢/ ٢٠١).

(٢) درء تعارض العقل والنقل: (٥/ ٢٠٤).

يصير عليه مع علمه بضعفه وبعده.

فالأولى ترك البحث مع هؤلاء الذين إذا عجز أحدهم عن تمشية مذهب إمامه، قال: لعل إمامي وقف على دليل لم أقف عليه، ولم أهتد إليه!.

ولم يعلم المسكين أنَّ هذا مُقابَلٌ بمثله، ويفضل لخصمه ما ذكره من الدليل الواضح والبرهان اللائح.

فسبحان الله، ما أكثر من أعمى التقليد بصره، حتى حمله على مثل ما ذكر. وفقنا الله لاتباع الحق أينما كان، وعلى لسان من ظهر»(١).

ثانياً: الكشف والإلهام:

زعم غلاة المتصوفة أنَّ الأئمة يكشف لهم من معاني القرآن والسنة أمور لا يعلمها علماء الشريعة الذين سمّوهم بعلماء الظاهر!. وقد أصَّل هذه العقيدة أبو حامد الغزالي في عدد من كتبه، وأفرط فيها ابن عربي وابن الفارض وغيرهما من الزنادقة إفراطاً شديداً.

قال الغزالي: «فالأنبياء والأولياء انكشف لهم الأمر، وفاض على صدورهم النور، لا بالتعليم والدراسة والكتابة للكتب، بل بالزهد في الدنيا والتبري من علائقها، وتفريغ القلب من شواغلها..» ثم يصف طريق ذلك فيقول: «أولاً بانقطاع علائق الدنيا بالكلية، وتفريغ القلب منها... ثم يخلو بنفسه في زاوية مع الاقتصار على الفرائض والرواتب، ويجلس فارغ القلب، مجموع الهم، ولا يفرّق فكره بقراءة قرآن، ولا بالتأمل في تفسير، ولا يكتب

---

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام: (٢/١٣٥، ١٣٦).

حديثاً وغيره (!!)، بل يجتهد ألا يخطر بباله شيء سوى الله تعالى. فلا يزال بعد جلوسه في الخلوة، قائلاً بلسانه: الله، الله، على الدوام، مع حضور القلب، حتى ينتهي إلى حالة يترك اللسان ويرى كأن الكلمة جارية على لسانه.. وليس له اختيار في استجلاب رحمة الله - تعالى - بل هو بما فعله صار متعرضاً لنفحات رحمة الله، فلا يبقى إلا الانتظار لما يفتح الله من الرحمة، كما فتحها على الأنبياء والأولياء بهذه الطريق..»[1].

ويقول في موضع آخر: «الخلوة لا تكون إلا في بيت مظلم فإن لم يكن له مكان مظلم فَلْيَقِ رأسه بجيبه، أو يتدثر بكساء أو إبراز، ففي مثل هذه الحالة يسمع نداء الحق ويشاهد جلال الحضرة النبوية!»[2].

وازداد غلو بعض أهل الرياضة والتصوف حتى زعموا أن الله يخاطبهم كما خاطب موسى بن عمران - عليه الصلاة والسلام - ! وهؤلاء ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: زعموا أنهم يخاطبون بأعظم مما خوطب به موسى، فهم يدعون أنهم أعلى من الأنبياء!.

الصنف الثاني: زعموا أن الله يكلمهم مثل كلام موسى، ويقولون: إن النبوة مكتسبة!.

الصنف الثالث: زعموا أن صاحب الرياضة قد يسمع الخطاب الذي

---

(١) إحياء علوم الدين: (٣/١٩، ٢٠).

(٢) المرجع السابق: (٢/٦٦).

سمعه موسى، ولكن موسى مقصود بالتكليم دون هذا..»[1].

وقد ردَّ أئمة الإسلام هذا الضلال، وبينوا بطلانه وزيغه، ومن ذلك قول شيخ الإسلام ابن تيمية رداً على الغزالي ـ الذي زعم أن ميزان قبول السمعيات موافقتها للكشف والمشاهدة ـ: «هذا الكلام مضمونه أنَّه لا يُستفاد من خبر الرسول ﷺ شيء من الأمور العلمية، بل إنما يدرك ذلك كل إنسان بما حصل له من المشاهدة والنور والمكاشفة. وهذان أصلان للإلحاد، فإن كل ذي مكاشفة إن لم يزنها بالكتاب و السنة، وإلا دخل في الضلالات..»[2].

ومنتهى هؤلاء القوم اتباع الظن وما تهوى الأنفس، بغير علم ولا هدى ولا بصيرة، وما أروع قول ابن تيمية: «فكل من كان من أهل الإلهام والخطاب والمكاشفة لم يكن أفضل من عمر، فعليه أن يسلك سبيله في الاعتصام بالكتاب والسنة تبعاً لما جاء به الرسول، لا يجعل ما جاء به الرسول تبعاً لما ورد عليه»[3].

ولقد جرَّت عقيدة التصوف على الأمة بلاء شديداً، ومسخت عقول كثير من أبناء المسلمين، حتى آثر غلاتهم الالتفاف حول الحمقى والمجانين والدجالين، واعتقدوا أنه: «كلما كان الشيخ أحمق وأجهل: كان بالله أعرف، وعندهم أعظم»[4].

---

(١) انظر: الفتاوى: (١١/٦٠٦، ٦٠٧)، (١٢/٣٩٩).
(٢) درء تعارض العقل والنقل: (٥/٣٤٨).
(٣) الفتاوى: (٣١/٢٧ ـ ٤٧).
(٤) المرجع السابق: (٢/٤٧١).

وهذا من فرط جهلهم، وبعدهم عن الصراط المستقيم، فإن غاية أهل الكشف: الشطح والاضطراب!.

وقد بين ابن تيمية أن المعرضين عن الأدلة الشرعية لم يبق معهم إلا طريقان:

«إما طريق النظار: وهي الأدلة القياسية العقلية. وإما طريق الصوفية: وهي الطريقة العبادية الكشفية. وكل من جرب هاتين الطريقين علم أن ما لا يوافق الكتاب والسنة منهما فيه من التناقض والفساد ما لا يحصيه إلا رب العباد. ولهذا كان من سلك إحداهما إنما يؤول به الأمر إلى الحيرة والشك، إن كان له نوع عقل وتمييز، وإن كان جاهلاً دخل في الشطح والطامات التي لا يصدق بها إلا أجهل الخلق. فغاية هؤلاء الشك، وهو عدم التصديق بالحق، وغاية هؤلاء الشطح، وهو التصديق بالباطل..»[١].

ثالثاً: الغلو في العقل:

للعقل منزلة جليلة في دين الإسلام، فقد جعله الله – تعالى – أداة للفهم، ومناطاً للتكليف، وأمر بحفظه ورعايته، وحرَّم كل ما يُفسده أو يؤثر عليه. وحث الناس على التدبر والتفكر والتعقل في آيات كثيرة جداً. كما ذمَّ الله تعالى المشركين الذين عطلوا حواسهم وعقولهم بقوله: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١].

وقال الله – تعالى –: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيراً مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ لَهُمْ

(١) درء تعارض العقل والنقل: (٥/٣٤٦).

﴿... قُلُوبٌ لاَّ يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لاَّ يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لاَّ يَسْمَعُونَ بِهَا أُوْلَئِكَ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ ﴿١٧٩﴾﴾.

[**الأعراف**: ١٧٩]

«ولهذا دلَّ القرآن على الأدلة العقلية وبينها ونبَّه عليها، وكان الخطاب القرآني خطاباً برهانياً، وبين ما يدل على صدق الرسول ﷺ في كل ما يقوله، ليظهر الحق بأدلته السمعية والعقلية. والرسول ﷺ يخبر بالحق، ويقيم عليه الأدلة العقلية البرهانية الموصلة إلى معرفته»(١).

ولأن العقل لا يعقل إلا المحسوسات والمرئيات، فإنَّ طريق النجاة من العذاب الأليم لا يكون إلا بـ: «الرواية والنقل؛ إذ لا يكفي من ذلك مجرد العقل. بل كما أنَّ نور العين لا يرى إلا مع ظهور نور قدامه، فكذلك نور العقل لا يهتدي إلا إذا طلعت عليه شمس الرسالة»(٢).

وقيام دين الله في الأرض إنما هو بواسطة المرسلين ـ صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ـ: «ولا تحسبنَّ أنَّ العقول لو تركت وعلومها التي تستفيدها بمجرد النظر عرفت الله معرفة مفصلة بصفاته وأسمائه على وجه اليقين»(٣).

«ولولا الرسالة لم يهتد العقل إلى تفاصيل النافع والضار في المعاش والمعاد. فمن أعظم نعم الله على عباده، وأشرف منَّةٍ عليهم: أن أرسل إليهم رسله،

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل: (١/١٩٩) و(٣/٣٠٥) والفتاوى: (٢/٤٦، ٤٧) و(١٦/٤٦٩).
(٢) مجموع الفتاوى: (١/٦).
(٣) الصارم المسلول: (ص ٢٤٩).

وأنزل عليهم كتبه، وبين لهم الصراط المستقيم، ولولا ذلك لكانوا بمنزلة الأنعام والبهائم، بل أشر حالاً . فمن قبل رسالة الله، واستقام عليها فهو من خير البرية، ومن ردها وخرج عنها فهو من شر البرية، وأسوأ حالاً من الكلب والخنزير والحيوان البهيم»[1] .

وقد توهم بعض من لا تحقيق عنده أن كون أهل السنة أصحاب أثر أنهم تركوا العقل وقللوا من منزلته، وهذا جهل - بلا شك - بمنهج أهل السنة؛ فللعقل منزلة مقدرة عند أهل السنة، ولهذا فهم يثبتون التحسين والتقبيح العقليين، كما إنهم يجعلون الكثير من الصفات الإلهية تثبت بالعقل، وكذلك بعض المغيبات مثل البعث والجزاء والنبوة .

وقد انحرف عن هذا السبيل الوسط فريقان من الناس :

الفريق الأول : المفرطون في إهمال العقل :

وهم المتصوفة الجهال، الذين ألغوا عقولهم، وقدسوا المجانين والمجاذيب، و «كلما كان الشيخ أحمق وأجهل : كان بالله أعرف، وعندهم أعظم»[2] . وكانوا يقولون : «من أراد التحقيق : فليترك العقل والشرع!»[3] .

الفريق الثاني : المقدسون للعقل :

وهم المتكلمون والجهمية ومن ذهب مذهبهم، الذين قدّسوا العقل وجعلوه نداً للشرع، بل حاكماً على الشرع و مقدماً عليه، فهم : «يجعلون العقل

---

(١) الفتاوى : (١٩/ ١٠٠) .

(٢) الفتاوى : (٢/ ١٧٤) .

(٣) المرجع السابق : (١١/ ٢٤٣) .

وحده أصل علمهم، ويفردونه، ويجعلون الإيمان والقرآن تابعين له»[1].

وهؤلاء المقدسون للعقل ينقسمون قسمين:

القسم الأول: المخالفون للنصوص النبوية: الذين يقولون: إنَّ الأنبياء لم يعرفوا الحق الذي عرفناه، أو يقولون: عرفوه ولم يبينوه للخلق كما بيناه، بل تكلموا بما يخالفه من غير بيان منهم!!.

القسم الثاني: المدّعون للسنة والشريعة: الذين يقولون: إنَّ الأنبياء والسلف الذين اتبعوا الأنبياء لم يعرفوا معاني هذه النصوص التي قالوها والتي بلغوها عن الأنبياء، أو أنَّ الأنبياء عرفوا معانيها ولم يبينوا مرادهم للناس. وقد يقولون: نحن عرفنا الحق بعقولنا، ثم اجتهدنا في حمل كلام الأنبياء على ما يوافق مدلول العقل..![2].

ولهذا زعم هؤلاء القوم أنَّ العقل قد يخالف النقل، ولهذا صالوا على النصوص صولة المحاربين، وردوا الأحاديث التي جرت غير موافقة لأغراضهم ومذاهبهم، ويدّعون أنها مخالفة للمعقول، كالمنكرين لعذاب القبر، والصراط، والميزان، ورؤية الله في الآخرة، وحديث الذباب وقتله، وأنَّ في أحد جناحيه داء وفي الآخر دواء، وما أشبه ذلك من الأحاديث الصحيحة المنقولة نقل العدول[3].

---

(١) المرجع السابق: (٣/٣٣٨، ٣٣٩).

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل: (١/١٩).

(٣) انظر: الاعتصام: (١/٢٣١، ٢٣٢).

واقتدى بهم: أفراخهم من المعاصرين الذين يسمون أنفسهم: بالعقلانيين، وبزوهم في الجرأة على النصوص بالتحريف والاعتراض والرد، فكما أن أولئك انبهروا بالفكر اليوناني وراحوا يقلدونه، فقد انبهر هؤلاء بالفكر الغربي، وضعفوا أمامه، وراحوا يلهثون في ركابه!![١].

وخلاصة اعتقاد أهل السنة في هذا الباب أن: «الأحوال الحاصلة مع عدم العقل ناقصة، والأقوال المخالفة للعقل باطلة، والرسل جاءت بما يعجز العقل عن دركه، لم تأت بما يعلم العقل امتناعه»[٢].

كما أن: «الأدلة العقلية الصريحة توافق ما جاءت به الرسل، وأنَّ صريح المعقول لا يناقض صحيح المنقول. وإنما يقع التناقض بين ما يدخل في السمع وليس منه، وما يدخل في العقل وليس منه»[٣].

---

(١) انظر كتاب: منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير، للدكتور فهد الرومي. وكتاب: غزو من الداخل، للأستاذ جمال سلطان. وكتاب: العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب، لمحمد حامد الناصر.

(٢) الفتاوى: (٣/ ٣٣٨، ٣٣٩).

(٣) درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٢٣١، ٢٣٢).

الخاتمة

إنَّ كتاب الله - تعالى - هو طريق الهداية وسبيل السلامة، من اعتصم به وسار على منهاجه: سدّد الله طريقه، وحماه من الزيغ والضلال. ومن أعرض عنه وهجر أمره ونهيه، وتقدم بين يديه: أزاغه الله وأضله، وكتب عليه الشقاء والتعاسة في الدنيا والآخرة.

قال الله - تعالى -: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴿١٢٦﴾ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِن بِآيَاتِ رَبِّهِ وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَىٰ ﴿١٢٧﴾﴾ [طه: ١٢٤ - ١٢٧].

وإنَّ من أولى أولويات العلماء والدعاة والمصلحين وطلاب العلم: إحياء العمل بكتاب الله - تعالى - وسنة النبي ﷺ، والاهتداء بهدي السلف الصالح في تعظيمهما، و الوقوف عند حدودهما، والعمل بنصوصهما.

ولا مخرج لأبناء الصحوة الإسلامية من هذا الخلط والاضطراب الذي يغشي بعض صفوفها ومحاضنها التربوية، إلا بالعودة الكريمة الجادة المخلصة للنهل من تلك المنابع العذبة الأصيلة التي لم تكدرها الأهواء، ولم تعبث بها الشبهات، ولم تشبها شوائب البدع والفلسفة الكلامية.

ومن أعظم نعم الله – تعالى – على العبد المسلم أن يوفق للاشتغال بكتاب الله الكريم تلاوة وتدبراً، وعلماً، وعملاً وقد قال رسول الله ﷺ: «إنَّ هذا القرآن سبب طرفه بيد الله، وطرفه بأيديكم، فتمسكوا به، فإنكم لن تضلوا ولن تهلكوا بعده أبداً»(١).

أسأل الله تعالى أن نكون من أهل القرآن وخاصته، المحلين لحلاله، المحرمين لحرامه، العاملين بمحكمه، المؤمنين بمتشابهه.

وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم.

* * *

(١) أخرجه: ابن أبي شيبة: (١٢/١٦٥) وعبد بن حميد في المنتخب: (١/٤٣٢). وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة رقم: (٧١٣).

الفهرس

الموضـــوع | الصفحة

الباب الأول

الباب الثاني

مسلك المبتدعة في التعامل مع النصوص الشرعية

٦١ - ١١٣

صف الحروف

فاكس ٤٦١٤٨٠٢